الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثالثة 2021 - الدورة البرلمانية العادية (2020 - 2021) - العدد: 11

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 6 رجب 1442
الموافق 18 فيفري 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 5 شعبان 1442
الموافق 18 مارس 2021

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة ..... ص 03
- أسئلة شفوية.

2) ملحق ..... ص 33
- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 6 رجب 1442
الموافق 18 فيفري 2021

الرئاسة: السيد صالح قوجيل؛ رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة الثالثة عشرة صباحا

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالأخت والإخوة أعضاء الحكومة، وأيضا بالطاقم المرافق، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، المحترمين، وبالأخوات والإخوة الصحافيين.

هذا اليوم، الثامن عشر فيفري، هو اليوم الوطني للشهيد، وبهذه المناسبة أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح الشهداء.

....(الوقوف دقيقة صمت وتلاوة سورة الفاتحة)...

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح أسئلة شفوية، وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ مباشرة بقطاع الطاقة، والكلمة للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي: بسم الله الرحمن الرحيم، نشكر الجميع على هذه الوقفة التاريخية لمجلس الأمة، بمناسبة اليوم الوطني للشهيد.

قبل أن أبدأ سؤالي، أود أن أشكر السيد وزير الطاقة المحترم على قبوله هذا السؤال، والذي تقدمنا به أربع مرات متتالية للوزراء السابقين، ورفضوا الإجابة عنه، واليوم باسم الجزائر الجديدة، السيد الوزير المحترم تقبل هذا السؤال، لأنه سؤال يهم الجزائريين ومعلوماته دقيقة ودقيقة جدا.

سؤالي الذي أتقدم به إلى السيد وزير الطاقة، والذي في محوره أتكلم وأقول:

ـ كم تبلغ كلفة إنتاج الكيلو واط من الكهرباء؟ وكم تبيعه الدولة للمواطن؟ وهل الكهرباء مدعمة من طرف الدولة؟

ومع إدخال «مشروع ديزرتيك»، كم يكلف التعامل مع هذا الإنتاج الجديد ماليا؟

السيد الوزير،

لقد نص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على زيادة في مادة الوقود، فكم تبلغ تكلفة إنتاج اللتر من الوقود بمختلف أنواعه في الجزائر؟

ـ وما هي تكلفة الاستيراد؟

ـ وهل استيراده يعود بالربح أكثر من أن ينتج في الجزائر؟

سيدي الوزير، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للعضو المحترم، السيد مصطفى جغدالي على سؤاله المتعلق بتعريفة الكهرباء المطبقة على الزبائن والتكلفة الحقيقية لإنتاج الكهرباء، ومشروع ديزرتيك، وتكلفة إنتاج الوقود ومتوسط تكلفة الاستيراد.

طبعا، لقد طرح هذا السؤال 4 مرات وهو سؤال مهم جدا، ويتطلب معلومات ومعطيات كثيرة، إن شاء الله، السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة يسمح لي في الإطالة قليلا، حتى نوفي بكل المعطيات الرسمية فيما يخص هذا السؤال الذي طرح 4 مرات، ونتطرق له بصفة كاملة.

أولا ـ فيما يخص الكهرباء:

يشرفني أن أحيطكم علما بأن سعر بيع الكهرباء للمواطنين تم تحديده بقرار من لجنة ضبط الكهرباء والغاز (ACREG) وتجدر الإشارة أن التعريفة المتوسطة المطبقة حاليا هي 4.01 دج للكيلو واط ساعي، أقل من سعر تكلفة الكهرباء والذي يبلغ 5.4 دج للكيلوواط ساعي، يعني هذا السعر معدل فيما يخص البيع والتكلفة، كما أن هذه التعريفة محددة حسب أربعة أشطر تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيف، والتي هي كالتالي:

يعني أن البيع للزبائن يكون حسب 4 أشطر.

أما فيما يخص تكلفة الإنتاج، فهي تختلف باختلاف نوع المحطة والوقود المستعمل لذلك، على سبيل المثال: المحطات الكهربائية التي تستعمل المازوت كوقود، خاصة في مناطق الجنوب أو بعض المناطق المعزولة، حيث لا يوجد غاز طبيعي أو وقود آخر، حيث يبلغ سعر التكلفة للكيلو واط ساعي أكثر من 16 دج، وذلك حسب سعر شراء المازوت من شركة نفطال، وهو مدعم من طرف الدولة.

وفيما يتعلق بدعم الدولة للكهرباء، فإن أكثر من 98٪ من إنتاج الكهرباء مصدره الغاز الطبيعي، مع العلم أن سوناطراك تمنح سعرا تفاضليا لشركة سونلغاز والمقدر بـ 10.78 سنتيم دج للوحدة الحرارية، أي أن سوناطراك تبيع إلى سونلغاز الغاز بسعر 10.78 دج للوحدة الحرارية، وهذا السعر أقل بعشر (10) مرات مقارنة بالسعر الدولي للغاز، وهذا يشكل أيضا دعما غير مباشر لسعر الكهرباء من طرف الدولة.

وزيادة على ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أن الدولة تدعم فواتير الكهرباء في المناطق الجنوبية من البلاد وثلاث ولايات في الهضاب العليا، حسب عتبات استهلاك محددة على النحو التالي:

1ـ الدعم بـ 65٪: تخفيض للمنازل والفلاحين في الولايات الجنوبية العشر (10) (أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف) وهذا الدعم في حدود استهلاك 12000 كيلو واط ساعي في السنة، وأكثر من 12000 كيلو واط لا يدعم.

2ـ الدعم بـ 25٪: تخفيض للمشتركين الذين يزاولون أنشطة اقتصادية خارج الزراعة في عشر (10) ولايات بجنوب البلاد كذلك، في حدود استهلاك 200000 كيلو واط ساعي في السنة.

3ـ الدعم بـ 10٪ فقط: تخفيض لمشتركي الجهد المنخفض والمتوسط بالولايات الثلاث للهضاب (الجلفة، البيض، النعامة).

فيما يخص مشروع ديزرتيك: إسمح لي فلا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، فإن هذا الملف هو من اختصاص وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، إذن يمكن أن توجه السؤال للوزير المعني بالأمر، وإن شاء الله ستتحصل على الجواب.

ثانيا ـ فيما يخص الوقود:

يتم توفير الوقود في الجزائر من قبل مصافي الجزائر العاصمة، وسكيكدة وأرزيو وحاسي مسعود وأدرار، إذ تقدر طاقتها الإنتاجية السنوية من الوقود بـ 10.5 مليون طن، منها 2.1 مليون طن من البنزين و 8.4 مليون طن من المازوت، وبالتالي هذا الإنتاج يغطي 74٪ فقط من الطلب الوطني على الوقود.

استنادا إلى سعر النفط الخام الداخل إلى المصفاة بـ 40 دولارا أمريكيا للبرميل، تبلغ تكلفة إنتاج الوقود، بما في ذلك التعويضات والضرائب، حوالي 66.10 دج للتر الواحد من البنزين العادي، 61.93 دج للتر الواحد من البنزين الممتاز، 65.40 دج للتر الواحد من البنزين من دون رصاص و 37.22 دج للتر الواحد من المازوت.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار الحالية للوقود المطبق في محطات الخدمة أقل بكثير من تكاليف الإنتاج بسبب الدعم:

- بنزين عادي وأنتم تعرفونه 43.7 دج للتر.
- بنزين ممتاز: 45.9 دج للتر.
- بنزين من دون رصاص: 45.6 دج للتر.
- مازوت: 29.01 دج للتر.

ويتم احتساب هذه الأسعار على أساس سعر دخول المصفاة بسعر يقدر بحوالي 11 دولارا أمريكيا للبرميل، أي أننا نحتسب برميل النفط بعد دخوله المصفاة بـ 11 دولارا، قبل تصفيته، وبعدها إلى وقود بالأسعار المذكورة آنفا.

وتجدر الإشارة أن الاستهلاك المحلي من الوقود زاد خلال السنوات العشر الماضية، حيث انتقل من 11.3 مليون طن في عام 2010، إلى 14.4 مليون طن في عام 2019، وهو ما برر اللجوء إلى الاستيراد، وفي عام 2020، بلغ استهلاك الوقود 12.5 مليون طن منها (3.3 مليون طن من البنزين و9.2 مليون طن من المازوت)، وكما ترون فإن استهلاك المازوت كثير جدا، وأكثر من استهلاك البنزين، نظرا لأن كل السيارات والشاحنات الموجودة في الجزائر 70 ٪ منها تقريبا تسير بالمازوت.

وقد سجلت واردات الوقود ذروتها في عام 2013، حيث بلغت 4.3 مليون طن بتكلفة إجمالية مقابل 4.2 مليار دولار في 2013، وذلك بسبب برنامج إعادة تأهيل مصافي التكرير في شمال البلاد، خاصة مصفاة سيدي رزين التي توقفت، والتي صدرنا من خلالها الكثير من الوقود، والتي بدأت في الفترة 2012 ـ 2013، وهذه الواردات انخفضت لتصل في 2019 إلى كمية 1.4 مليون طن مقابل 897 مليون دولار.

خلال عام 2020، بلغت كمية الوقود المستوردة 676 ألف طن، بفاتورة، تقدر بـ 357 مليون دولار، منها 285 ألف طن من المازوت و 392 ألف طن من البنزين من دون رصاص.

كما أود أن أشير إلى أنه لم يتم تنفيذ أي عملية استيراد للبنزين من دون رصاص منذ شهر جويلية 2020، وبالنسبة للمازوت منذ شهر فيفري 2020.

إن متوسط تكلفة الاستيراد، باحتساب الرسوم والضرائب، تقدر بـ 105.6 دج للتر الواحد من البنزين دون رصاص و 103.6 دج للتر الواحد من المازوت، أي مرتان وثلاث مرات على التوالي أغلى من إنتاجه محليا.

مما سبق، يتبين بوضوح أن إنتاج الوقود على مستوى المصافي المحلية أفضل من الناحية الاقتصادية من اللجوء إلى الاستيراد، كما يتم تحديد أسعار الوقود بشكل أساسي من خلال سعر النفط الخام، مما يجعل أسعار الوقود المستورد، أعلى بكثير من الأسعار المحلية.

وعلى الرغم من الزيادات الجديدة في أسعار الوقود ـ كما تكلمت ـ لعام 2020، إلا أن الجزائر لا تزال من بين البلدان التي تسجل السعر الأرخص للوقود، حيث أنها تحتل المرتبة التاسعة في العالم بالنسبة للبنزين والخامسة بالنسبة للمازوت من حيث السعر الأرخص.

تقبلوا مني، أيتها السيدات وأيها السادة فائق الاحترام والتقدير، واسمحوا لي إن أطلت عليكم في الجواب، كان لابد أن ندلي بكافة المعطيات، حتى تكون الأمور مفهومة جيدا؛ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد مصطفى جغدالي للتعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

نشكر السيد الوزير على الإجابة، لكن سيدي هناك اختلافات بين السيد الوزير الحالي والوزراء السابقين.

الوزراء السابقون تكلموا والتسجيلات موجودة، على أن السعر المرجعي للكيلو واط هو 12 دج، ويباع للمواطن بـ 4.5 دج، ويأتي وزير من بعده ويتكلم بأن السعر المرجعي هو 4.5 دج ويباع للمواطن بـ 4.5 دج.

هذا شيء غريب، ونحن نريد استفسارا وتحقيقا حقيقيا من السيد الوزير، الذي ـ حمدا لله ـ أتانا بمعلومات دقيقة من منبر مجلس الأمة.

تكلم السيد الوزير عن وجود انخفاض، من جويلية 2020 في مادة استيراد الوقود، وهذا راجع إلى الركود

الاقتصادي والكوفيد وكل الأمور التي كبحت الاقتصاد الوطني، وكل شيء كان متوقفا والجزائر كانت متوقفة، وأتوماتيكيا كان الانخفاض طبيعيا.

السيد الوزير،

إنتاج الجزائر هو 74 ٪ من مادة الوقود، أي أن 26 ٪ نقوم باستيرادها، مع العلم أن الجزائر اشترت مصفاة في إيطاليا، التي تكلم عنها مدير الطاقة السابق، وتقدر قدرة إنتاجها بـ 10 ملايين طن سنويا، هل هي حقيقة أم خيال أم مجرد تهريب لأموال الجزائر؟

وأكثر كارثة مالية تكمن في شركة (AUGUSTA) وهي تحويل 800 مليون دولار من شركة (SPC LONDRES) إلى حساب (Accent Mobile)، دون المرور بالبنك المركزي الجزائري، هل المدير العام لشركة سوناطراك له كل هذه الصلاحيات أكثر من المدير العام للبنك الجزائري أو من مدير المالية ودون استشارة الوزير الأول، يحول الأموال من الشركة في الخارج إلى (Accent Mobile) دون المرور بالبنك المركزي الجزائري؟

وهنا سؤال أيضا، هل هذه الشركة المتواجدة في إيطاليا هي حقيقة أم مجرد خيال؟! والعشرة ملايين طن هل ننتزعها من على الخريطة الجزائرية؟! نحن نتمنى لو أن الوزير تكلم عنها، بما أنها مصفاة اشترتها الجزائر وصرفت عليها ما قيمته 1.6 مليار دولار، لأنها تدخل في سياق السؤال.

نشكركم، سيدي الوزير، ولو أنه عندي تعقيبات كثيرة ولكن سأكتفي بهذا القدر.

السيد الرئيس بالنيابة: لا عليه، شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ حقيقة ما قلت هو سؤال آخر ويجب أن يطرح خلال لقاء آخر، لأن له أهمية كبيرة وله انعكاسات هامة، وسنبقى فقط في السؤال الأول، والكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، شكرا للسيد العضو، للتوضيح فقط، فيما يخص سعر التكلفة فأنا أعطيتك 4.1 دج أما 4.5 دج، فذلك معدل فقط.

حقيقة، هناك بعض محطات الكهرباء تكلفتها أكثر من هذه، وأيضا هناك أكثر من 12...، كما تكلمت، إذن ليس هناك تناقض بين جوابي وإجابات الزملاء الذين سبقوني، والسعر الذي أعطيته أنا هو سعر معدل فقط، لأن سعر الكهرباء الناتجة عن المازوت هو 16 دج، باستطاعتي أن أعطيك سعرا آخر للمحطات الموجودة في عزلة تامة، حيث إن هناك أسعارا تتجاوز 30 دج، هناك أسعار مثلا تأتي من محطات إنتاج الكهرباء عن طريق شراكة مع شركات أجنبية التي فيها (T.corp paie)، مثلا حجرة النص، تم إنشاء محطة بالشراكة ما بين سونلغاز وشركة أجنبية، هي تستعمل الغاز، تنتج الكهرباء؛ وسعر البيع في هذه المحطة أكثر بكثير من 20 دج، أي يباع إلى سونلغاز والتي بدورها تبيعه بسعر محدد من طرف الدولة، إذن، فالأسعار تختلف من محطة إلى أخرى وقد قلت ذلك خلال جوابي، إذن لا يوجد تناقض.

يمكن أن يكون أحد الزملاء قد أعطى سعرا بـ: 12 دج، على أساس أنه معدل مأخوذ من 10 محطات لإنتاج الكهرباء باستعمال الغاز، وأعطى معدل 12 دج، و يمكن أن أقول لك 16 دج، أو 10 دج، لكن هذا يختلف كثيرا من محطة إلى أخرى، بكل صراحة.

فيما يخص الاستيراد خلال سنة 2020، نعم أنت على حق، لأن الإنتاج انخفض كثيرا خلال سنة 2020، نظرا للوضع الصحي، والحجر الصحي الذي قلل النقل البري خاصة، وأوقف النقل الجوي، وكما رأيت فالنقل الجوي انعدم، طائرات الخطوط الجزائرية وخطوط (Tassili Air lines) وحتى الطائرات الأجنبية قليلة جدا، وكما تعلمون، أغلبية النفط، وباستطاعتي القول بأن 70٪ من النفط يستهلك في النقل البري، الجوي، البحري، فعلى مستوى العالم بقي النقل البري فقط، لأن المشكل هو مشكل لوجستيكي، هذا هو.

أما فيما يخص الشطر الثالث من السؤال، أظن أنه ـ كما قال السيد الرئيس بالنيابة ـ يمكن أن يطرح مرة أخرى، بكل صراحة، إطرح علي السؤال وسآتيك بكامل المعطيات؛ شكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد مولود مبارك فلوتي، فليتفضل مشكورا، والوقت المخصص لك 3 دقائق، ورد الوزير هو 6 دقائق.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الطاقة المحترم:

إذن، طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437، الموافق 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد كانت زيارتكم لولاية سكيكدة بتاريخ 25 سبتمبر 2020، فرصة للاطلاع عن قرب على وضعية تغطية الولاية بالغاز الطبيعي، حيث لاحظتم نسبة التغطية الضعيفة التي لا تتجاوز 38.81٪، وهي أدنى من المعدل الوطني المقدر بـ 62٪، ويعتبر هذا وضعا غير منطقي وغير مقبول في ولاية بتروكيميائية وغازية بامتياز.

ويتجلى هذا الضعف في بلديات الجهة الغربية ومجموعة كبيرة من التجمعات السكانية والأحياء المتواجدة خارج مقر أغلب بلديات الولاية.

وعليه، سيدي الوزير،

ما هي الإجراءات التي ستتخذها دائرتكم الوزارية لتدارك هذا العجز وتمكين باقي مناطق الولاية من الاستفادة من هذه المادة الحيوية؟

تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ والكلمة مرة أخرى للسيد وزيرالطاقة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للعضو المحترم، السيد مولود مبارك فلوتي، على سؤاله حول تغطية ولاية سكيكدة بالغاز الطبيعي.

لقد استفادت ولاية سكيكدة من العديد من برامج التوزيع العمومي للغاز، مما أدى إلى تحسين نسبة التغطية بالغاز الطبيعي لهذه الولاية.

إذ بلغ معدل التغطية بالغاز الطبيعي للولاية 58٪ وليس 38٪، كما هو مطروح في السؤال وهي التغطية العامة للمواطنين وهي نسبة مقبولة مقارنة بالمعدل الوطني الذي يقدر بـ 62٪ بعد ما كان في حدود 34٪ في عام 2009.

أما معدل ربط البلديات فبلغ نسبة 82٪، ما يعني أن 30 بلدية من مجموع 38 مزودة بالغاز الطبيعي وسيصل هذا المعدل ـ إن شاء الله ـ إلى 100٪، بعد الانتهاء من البرامج التي هي قيد الإنجاز، وسنتكلم عنها الآن.

ولتحسين معدل تغطية هذه الولاية بالغاز الطبيعي، ولاسيما في منطقتها الغربية، سيتم ربط عدة مناطق ضمن البرامج التالية:

بالنسبة للبرنامج الخماسي 2010 ـ 2014:

يهدف هذا البرنامج في هذه الولاية، إلى تزويد 22506 منزل بالغاز الطبيعي، حيث تم لحد الآن ربط ما يقارب 15000 منزل.

وفي إطار هذا البرنامج، سيتم ربط سبع (7) مناطق، ست منها تقع في المنطقة الغربية، وهي: زيتونة والشرايع وبني زيد وخنق مايون وأولاد عطية وواد الزهور.

بالنسبة لبرنامج صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (FCCGL) من المقرر ربط ست (6) مناطق، من بينها قنواع التي تقع كذلك في المنطقة الغربية.

بالنسبة لبرنامج ميزانية الولاية: تسع (9) مناطق سيتم ربطها بالغاز الطبيعي ضمن هذا البرنامج عبر تراب الولاية.

وفيما يتعلق بالمنطقة الغربية لهذه الولاية، فإن الوضعية حسب المناطق، من حيث التوزيع العام للغاز وهي كما يلي:

البلديات التي تقع في هذه المنطقة الغربية للولاية والتي عددها ثمان (8) وهي كالآتي: القل والشرايع وبني زيد والزيتونة وقنواع وأولاد عطية وواد الزهور وخنق مايون.

تجدر الإشارة أن بلدية القل قد استفادت من الربط بالغاز الطبيعي، وأما البلديات الأخرى فهي مبرمجة كالآتي:

البلديات المبرمجة في البرنامج الخماسي 2010 ـ 2014:

بلغ تقدم الأشغال حاليا أكثر من 72٪ لبلديات: الزيتونة والشرايع وبني زيد، أما فيما يخص بلديات خنق مايون، واد زهور وأولاد عطية فستنطلق الأشغال بها بعد الانتهاء من إجراءات منح الصفقات، أما باقي الدراسات فكلها منجزة والأموال كذلك جاهزة.

كما تجدر الإشارة أن هذا البرنامج عرف تأخرا منذ عام 2016 وهذا هو السبب الذي جعل هذه الولاية تتأخر على غرار برنامج الربط بالكهرباء، بسبب تحديد النفقات العمومية ولا ننسى أن أغلبية المشاريع قد جمدت لأنه تم تخفيض الميزانية، ومنذ 2019 لما رفع التجميد شرعت الوزارة والولاية في إنجاز المشاريع المجمدة.

البلديات المسجلة في برنامج صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (FCCGL):

بلدية قنواع: ستنطلق الأشغال بعد إيجاد حل للإشكالية المالية، إذ إن المبلغ المرصود لا يكفي للتغطية الإجمالية لهذه البلدية.

وفي الأخير، أود أن أحيطكم علما بأن إشكالية الاعتراضات لإنجاز المشاريع الطاقوية كان له أثر سلبي على تقدم الأشغال بهذه الولاية، من خلال رفض أصحاب الملكيات، مثلا الفلاحية وعدم السماح بإنجاز المشاريع ومد أنابيب الغاز من طرف مصالح سونلغاز وكذا الكهرباء، وهذه مشاكل كبرى، وليست في سكيكدة فقط، بل بأغلبية الولايات.

كذلك الوضع الاقتصادي غير المواتي، الذي شهدته بلادنا منذ عام 2016، دفع الحكومة إلى فرض سقف للإنفاق العام، مما أدى إلى التباطؤ في تنفيذ المشاريع المخطط لها في جميع الولايات، وليست سكيكدة فقط.

إذن، برفع المعارضة من قبل ملاك الأراضي ـ كما قلت ـ وتمويل العجز في توصيل الغاز الذي سيتم الاهتمام به، سوف تصل نسبة إنجاز المشاريع ـ إن شاء الله ـ إذا جهزت الأموال ورفعت المعارضة إلى 100٪ والانتهاء من البرامج التي تكلمت عنها.

تقبلوا مني، السيدات والسادة، فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد مولود مبارك فلوتي، فليتفضل مشكورا.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

أشكر السيد الوزير على هاته الإجابة، لكن سيدي الوزير، نسبة 38.81٪ أخذتها من تصريحكم خلال زيارتكم للولاية، وبعدما وجهت لكم السؤال وأرسلته، بعد تزويد تجمعين سكانيّين ببلدية صالح بوشعور، ارتفعت النسبة إلى 82٪ حسب تصريحات السلطات الولائية، في السجلات الرسمية.

إذن، هناك إشكالية متعلقة بالنسبة، أرجو التدقيق فيها.

فيما يخص التأخر في تزويد ولاية سكيكدة بالغاز الطبيعي ـ السيد الوزير ـ ولايتنا تقع شمال البلاد، وسكيكدة ـ كما تعلم ـ مدينة بترولية وغازية، هنا نتساءل عن هذا الضعف في ولاية يفترض أن تكون في الطليعة؟

فمن جانب التضاريس وغيرها، لأنه في بعض الأحيان نحتج بصعوبة التضاريس والعشرية السوداء، فأنا أملك إحصائيات لولايات أشد صعوبة في تضاريسها، وتتجاوز ولاية سكيكدة بنسبة كبيرة جدا تلامس 90٪ من نسبة التغطية، والعجز مزمن وليس.....

هناك بلديات مثل بلدية قنواع، التغطية بها 0٪، بلديات درجة الحرارة بها شتاءًا تبلغ (– 05) مثل بلدية أولاد حبابة، نسبة التغطية بها 10٪ إلى 15٪، بلديات بجانب مقر الولاية، لا تبعد عن مقر الولاية سوى بـ 10 و 15 كلم، مثل بلدية بني بشير هي بنسبة تغطية 25٪، و باستطاعتي أيضا أن أذكر لك مجموعة كبيرة من البلديات، زد على ذلك، فإن توصيل أنابيب الغاز إلى البلديات يقتصر على مقر الولاية، ولا يتجاوز حدود مقر الولاية، بينما هناك بعض التجمعات السكانية والقرى تتجاوز أحجامها البلدية الأم، ومازال الناس فيها يعانون.

السيد الوزير،

مشكل الغاز في ولاية سكيكدة طرح منذ سنوات، على

الوزراء المتعاقبين، ونحن مازال لدينا أكثر من ربع سكان الولاية يحتطبون من أجل الطهي والتدفئة، أي أن الوضع ليس سويا. ضف إلى ذلك، هذه المشاريع المجمدة لا نعلم من يتحمل مسؤوليتها، هل هي الإدارة المركزية، أم الولاة المتعاقبون على الولاية؟ إذ لا يعقل أن يتعاقب على الولاية خلال 8 سنوات 7 ولاة، منهم من لم يعمر سوى شهرين أو 6 أشهر، فبطبيعة الحال سيكون التكفل بالمشاريع غير جدي وغير.... أتمنى ـ السيد الوزير ـ أن تعطى هذه الولاية حقها من التنمية، وأن نتدارك هذا العجز على الأقل حتى نصل إلى حدود المعدل الوطني.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير من أجل التعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

شكرا للسيد العضو، بالنسبة لمشكل النسبة 38٪ أو 58٪ فالأرقام التي هي عندنا في الوزارة هي 58٪، يمكن أنني صرحت بـ 38٪ ويمكن أن أكون قد أخطأت، وكثرة الكلام بالأرقام تدفع إلى الغلط، لذا سأقول أنك على حق وأنا كذلك على حق.

إذن، أنت على حق في الأرقام، وأنا قد لاحظت في الوزارة أن الأرقام الموجودة عندنا تتجاذب، لماذا؟ لأننا في بعض الأحيان عندما نطلب معلومة يعطوننا رقم ربط البلديات، مثلا بلدية ما تم ربطها بالغاز، لكن يمكن أن يكون الغاز قد وصل إلى قرية أو دشرة من هذه البلدية ولكن أغلبية القرى المتبقية لم يصلها بعد، في هذه النقطة معك حق.

في بعض الأحيان نقول ولاية ما نسبة التغطية بها 85٪ وعندما نقف على الواقع لانجد 85٪، وأنا أقول لك هذا حتى نستدرك، وبكل صراحة لما زرت سكيكدة ـ حقيقة ـ اندهشت لهذا الرقم، سواء 38٪ أو 58٪، فهو قليل جدا مقارنة مع كل الولايات الأخرى، وكما قلت أنت إن أغلبية أنابيب الغاز تمر عبر سكيكدة للتمييع، وولاية سكيكدة تصدر، لكن الناس في هذه الولاية ليس عندهم غاز! هذا صحيح، أنت على حق، ماذا سأقول لك؟ البرامج كذلك، منذ 2016 وهي مجمدة، وقد بدأت في الارتخاء منذ سنة 2018، بقرار من الحكومة، لما ارتفع سعر البرميل قليلا، بداية 2020، «كثر الله خير رئيس الجمهورية» بكل صراحة، لأنه من طلب رفع التجميد عن أغلبية المشاريع التنموية محليا، خاصة فيما يخص الكهرباء والغاز أعطيت لنا الإشارة حتى نعطي الأولوية للربط بهما، والأولوية خاصة لمناطق الظل، التي بها مواطنون محرومون، فعلا وليس مجرد كلام لأنه بكل صراحة في بعض الأحيان هناك من يسميها بمناطق ظل لكنها ليست كذلك.

كذلك فيما يخص الفلاحة، التي فيها خلق لمناصب الشغل والثروة، إذن، سأقول لك بأنه تم رفع التجميد عن البرامج ولو أن الأموال غير كافية في بعض الأحيان، ونحن نشتغل عليها، ونتمنى أن نوصل الغاز الطبيعي لكل المواطنين، خاصة في ولاية سكيكدة، إن شاء الله؛ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم، فليتفضل، مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا للسيد الرئيس بالنيابة المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

رحم الله الشهداء الأبرار العظماء، والذين كانوا بسطاء من أبناء الشعب، ولولا العظماء البسطاء لما كنا هنا.

السيد رئيس المجلس بالنيابة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أدخل مباشرة في الموضوع لأربح بعض الوقت للتعليق إن شاء الله.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

سيدي الوزير،

بالنسبة لعمال شركات المناولة والتابعين لوزارتكم وبالضبط لشركة سوناطراك، وصلتنا انشغالات كبيرة من العاملين والموظفين بهاته الشركات، تشتكي هضم حقوقها من طرف أصحاب الشركات المالكة، بحيث تقوم شركة سوناطراك بدفع قيمة 8 ملايين سنتيم أو أكثر لكل عامل، نظير عمله في شركة المناولة، لكن للأسف الشركة تقدم له

20 ألف دينار فقط وفي أقصى تقدير 30 ألف دينار.

ـ فما هي الأسس المالية والتقنية للتعاقد مع هاته الشركات ومعظمها خاصة؟

ـ هل هناك شروط من أجل الحفاظ على أجور العاملين فيها وكذلك تثبيتهم في مناصب قارة وإدماجهم؟

ـ لماذا لا تقوم سوناطراك بتأسيس شركتها الخاصة وتقوم هي بحراسة ممتلكاتها وهذا ما من شأنه توفير الملايير للخزينة العمومية ومن شأنه أيضا إعطاء حقوق العمال الجزائريين الذين يقدمون أنفسهم من أجل حماية هاته الممتلكات ونحن نتكلم على أكثر من 125 ألف عامل؟

شكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ والكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: شكرا على السؤال، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء الأفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للعضو المحترم، السيد عبد الوهاب بن زعيم، على سؤاله المتعلق بانشغالات العاملين بشركات المناولة.

من المفيد الإشارة إلى أنه من أجل إعادة التركيز على أعمالها الأساسية والمرتبطة بها، لجأت شركة سوناطراك إلى التعاقد عن طريق المناولة في سياق الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة معينة مثل الإطعام ونقل الموظفين وأشغال البناء والصيانة والنظافة...إلخ.

يتم استخدام هذه الشركات، وفقا لأحكام الصفقات المعمول بها، فهناك صفقات معينة، فيها منافسة ما بين الشركات الخاصة، المختصة في المناولة، وشركة سوناطراك لا تلجأ لأي شركة دون احترام القوانين الداخلية وكذلك القوانين الخاصة بالصفقات العامة.

بموجب هذه الأحكام التنظيمية، قامت سوناطراك بإدراج ضمن عقود المناولة، خاصة فيما يتعلق بالحراسة وحماية مواقعها، بند يلزم شركات المناولة المتعاقدة معها بتطبيق سلم راتب لا يقل عن 80 ٪ من الراتب الذي يتقاضاه العامل المتعاقد مع سوناطراك في نفس النشاط، يعني أن هناك بندا في كل العقود يقر بأن شركات المناولة لا يجب أن تعطي أجرة تقل عن 80 ٪ لنفس أجرة العامل في سوناطراك في نفس الوضعية، هذا البند موجود، فإذا كانت هناك شركات لا تحترم هذا، فتلك نقطة أخرى، والمفروض أن سوناطراك تراقب هذا وتحافظ على حقوق العمال، سواء كانوا يشتغلون لديها أو لدى شركة المناولة، هذا فيما يخص العقود الموجودة، من المهم التأكيد على أن شركة سوناطراك قد أنشأت بالفعل شركة تابعة تسمى «2SP»، وهي شركة مختصة في الحراسة لجميع منشآتها ومسؤولة عن حراسة مواقعها وحمايتها.

أما الآن، فإذا كانت هناك شركات مناولة لا تحترم القوانين، فذلك شيء آخر، وبصراحة هذا يهم مصالح الرقابة التابعة لوزارة العمل أو الصحة أو أي وزارة أخرى، أما داخل سوناطراك فكل العقود مطابقة للقوانين الموجودة، سواء داخل سوناطراك أو قوانين البلاد؛ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الوهاب بن زعيم من أجل التعقيب على رد السيد الوزير.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الوزير،

أعتقد أن الحكومة السابقة أعطت استقلالا ذاتيا وحكما ذاتيا لشركة سوناطراك، وسوناطراك تملك جيشا ممثلا في شركات الحراسة الخاصة بالآلاف، لها ميزانية خاصة لا يراقبها أحد، عندها بوارج بحرية خاصة في الخارج والداخل، أسطول جوي خاص، الطاسيلي 100٪ لشركة سوناطراك، سفراء فوق العادة راتبهم بالدينار والعملة الصعبة في الخارج، وأكثر ما يثير الغرابة، علم يرفرف ندا للعلم الوطني فوق مباني الشركة!

وهذا ما يزعجني؛ والأغرب، الأغرب، قانون خاص بالمحروقات، خاص بسوناطراك نهاية 2019، مر على البرلمان في الدقيقة الأخيرة قبل الانتخابات الرئاسية، ديسمبر

2019، والذي عارضته ولم أصوت عليه، وطالبت بتأجيله حتى انتخاب الرئيس، لكن للأسف مُرر، وأسست شركة سوناطراك جمهوريتها واستقلت ذاتيا، وأكثر ما أدهشني هو القانون الذي مر بالبرلمان أيضا، والذي يسمح لسوناطراك بأن تقرر قيمة الضرائب، التي تدفعها، وهذا إن أرادت الدفع دون أن يعترض أحد على قراراتها، ونشر في الجريدة الرسمية، وهو معمول به الآن ولا تستطيع أي مؤسسة أن تراجع حساباتها بما فيها البرلمان.

السيد الوزير،

من بين أسباب غضب الجامعيين وطالبي العمل هو أن حظوظ العمل في شركة سوناطراك معدومة لعامة الشعب وعامة الجزائريين، فمسؤولوها يوظفون من يشاؤون ومتى يشاؤون والوقت الذي يشاؤون وبالأجرة التي يشاؤون، والتي تساوي الملايين للجميع، سواء أنتجت ونقبت عن البترول أم لا، سواء كانت الأسعار مرتفعة أم لا، فالأجور في سوناطراك لا تخضع لذلك، أزمة أو ليست أزمة فالأجور كماهي، والامتيازات الملكية والفخمة غير قابلة للنقاش، كنتم تقولون بأن الإنتاج انخفض لكن الأجور في تصاعد! جميع فئات الشعب تطالب بالعمل في شركة سوناطراك ومن حق أبناء الشعب العمل في سوناطراك وخاصة أبناء الجنوب، لذلك ومن أجل ذلك، سيدي الوزير، أنتم تتمتعون بثقة رئيس الجمهورية، أنقلوا له الحقائق كاملة، قدموا له استراتيجية جديدة، وقانون محروقات جديد، قدموا له قانون يسمح للجميع بالتوظيف العادل والكفؤ، قدموا له رزنامة أجور جديدة، قدموا له أطروحات من أجل إنصاف هؤلاء الحراس والموظفين البسطاء، قدموا له مراجعة عقود كل المتعاقدين في مجالات النقل والإطعام...إلخ، المتعاقدون بالملايير، رغم أن الإنتاج انخفض لكن مازالت عقود وأجور الناس بالملايير، رغم أن الحامي الوحيد لشركة سوناطراك وآبار النفط هو الجيش الوطني الشعبي، الذي من حقه أن يكون هو الحارس الأمين، وهاته الأموال هي من حق الجيش الوطني الشعبي، وليس للحراسات الخاصة التي لا تعمل شيئا مع سوناطراك، بما يخدم مصلحة الجمهورية ومصلحة الشعب.

سيدي الرئيس بالنيابة، أمهلني 10 ثواني فقط، فبالكاد أكون أكملت.

السيد الوزير،

لابد وأعتقد جازما أن بناء الجزائر الجديدة في الجمهورية الجديدة، يوجب الانتهاء من الممارسات القديمة، ومن القوانين البيروقراطية القديمة، وبناء جزائر وفق أسس جديدة، سيعتمد على نظرة الرئيس ليس في الإصلاح فقط، بل في تشريعات جديدة، وسحب وإلغاء تشريعات تضر بمصلحة الوطن، بما فيها قانون المحروقات.

لقد تكلمنا ونبهنا وسألنا ووضحنا، البعض سمعنا والبعض أغلق أذنيه والكل يجازى بما عمل، والتسجيلات موجودة، وآراؤنا واضحة وكلها خدمة للوطن والمواطن.

السيد الوزير،

ينتظرنا وينتظركم عمل كبير وجريء وفتح كل الملفات للمحافظة على مصلحة الشعب، وشكرا للسيد الوزير...

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، شكرا للسيد العضو؛ والله إن كل ما قلته يتطلب مراجعة للتسيير وكذا مراجع حسابات حتى يكون باستطاعتي إعطاؤك ملاحظات في كل هذه النقاط، ولو أنك على حق في بعض النقاط بكل صراحة، منها مثلا: استرجاع سوناطراك لمهامها الأساسية، وهو الذي نشتغل عليه نحن الآن، من أجل ـ على الأقل ـ أن استرجاع سوناطراك مهامها الأساسية والتي هي 5 مهام، ولا يجب أن تتكفل بأشياء هي خارج مهامها.

وهذه المهام الخمسة الأساسية هي:

ـ الاستكشاف.

ـ الإنتاج.

ـ النقل.

ـ التحويل.

ـ التصدير.

هذا فقط، أما كل الأشياء الأخرى.. سوناطراك الآن تقوم بكل شيء، لكن لا تفعل ذلك بصفة.... وهذا هو المشروع الذي هو عندنا، من أجل ـ على الأقل ـ أن نساعد ونحسن تسييرها ونحسن مردوديتها، وبوجه خاص مهامها،

والتي هي إعادة احتياطي النفط وتأمين الطاقة مستقبلا للأجيال القادمة.

إذن، لقد تكلمت عن أشياء كثيرة، فيما يخص الأجور وكذا الحسابات الخاصة، كما قلت، لا، فهي لها جمعية عامة، والتي من أعضائها السيد وزير المالية والسيد محافظ البنك المركزي، ومدير الخزينة العمومية، وكلهم موجودون فيها، أي أن حساباتها تقدم كل سنة وتتم المصادقة عليها، وهناك تحفظات وأشياء كثيرة، على كل حال، جاء في تدخلك عدة نقاط في شكل نصائح، وأنا أشكرك بشأنها، وأريد منك أن ترسلها لي كتابيا، وإن شاء الله نوصلها إلى المكان المناسب، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ كل هذه الجوانب يجب أن تتم مراجعتها. عندما يكون الموضوع ذا أهمية لا يجب أن يطرح في جلسة الأسئلة، بل في ميدان آخر، وذلك حتى يكون بالإمكان أن يوضح أكثر ويدقق أكثر بكل شفافية. الآن انتهينا من قطاع الطاقة، نمر إلى قطاع السكن والعمران والمدينة، والكلمة للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

.. السيد وزير الطاقة يستأذن في الخروج وهذا نظرا لالتزامات أخرى، تفضل.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جل وعلا، والصلاة والسلام على المصطفى وعلى آله وصحبه ومن اصطفى،

أما بعد؛

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

دون الرجوع إلى الحيثيات أمر إلى السؤال مباشرة، وسؤالي موجه إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة المحترم ويتمحور نصه كالآتي:

لا يخفى على جنابكم ـ السيد الوزير ـ أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا، مقارنة بعديد الدول المجاورة منها والبعيدة في مجال السكن، فها هو الرقم يتجاوز 4 ملايين وحدة سكنية بكل الصيغ، إن كنا لا نبالغ، كما لا يخفى عليكم أيضا بأن هذه السكنات لا يستلمها ويسكنها المواطن إلا إذا كانت كاملة التجهيز، بما فيها المرافق الخارجية، وهذا في حد ذاته تحديا اجتازته الوزارة في الكثير من الولايات وتغلبت عليه، غير أن هناك بعض النقائص التي تزيد السكان عنتا ومعاناة، ومثال على ذلك حي قايد أحمد 500 سكن، صيغة عدل، بولاية تيارت، الذي وزعت مفاتيح سكناته على المواطنين في شهر أوت 2006، ومن المرافق الضرورية في هذا الحي وجود المصاعد، وهذه الأخيرة هي سبب المعاناة، إذ تعطلت في بعض العمارات التي يصل عدد طوابقها إلى تسعة أو عشرة منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، ويسكن هذه العمران المسن والعجوز والمريض والمقعد، فعلى الرغم من كثرة الشكاوى للسلطات الوصية لكنها لم تجد آذانا صاغية إلى الآن، إضافة إلى عدم وجود الإنارة المستمرة داخل العمارات وهم يدفعون أقساط هذه الخدمات (المصاعد والإنارة) شهريا وهي في الأصل منعدمة.

السيد الوزير،

إلى متى تستمر معاناة هذه الساكنة وإلى متى يستمر دفعهم لأقساط هذه الخدمات وهي غير موجودة؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضل مشكورا عضو مجلس الأمة المحترم، السيد أحمد بوزيان، بطرح سؤاله الشفوي، الذي خص به حي قايد أحمد 500 سكن، بصيغة البيع بالإيجار، بولاية تيارت، حيث يستفسر عن بعض النقائص في الحي، لاسيما تعطل المصاعد والإنارة داخل العمارات.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما، بأنه بالفعل

عرفت بعض المصاعد على مستوى الحي المذكور تعطلا، إلا أن الوضعية الحالية تشير إلى أن كافة المصاعد بالحي بدأت تعمل بصفة عادية، إضافة إلى حذف الأعباء المرتبطة بخدمة المصاعد طيلة الفترة التي كانت فيها هذه الأخيرة في حالة عطب.

كما أن وكالة عدل تعاني ـ حقيقة ـ من الأعطاب المتكررة لهذه التجهيزات في العديد من المواقع، وتتواصل عمليات التصليح، علما أن قطع الغيار تستورد من الخارج في كل مرة، وبأسعار باهظة وبعيدة عن المشاركة البسيطة للمواطن، من خلال دفعه للأعباء.

أما بالنسبة للإنارة داخل العمارات، فقد سجلت مصالح وكالة عدل غياب الإنارة في بعض العمارات، حقا، في الحي المذكور، وتم التكفل بالأمر ومعالجة المشكل في كل عمارة بالحي.

من جهة أخرى، لاحظت مصالح الوكالة امتلاء بعض الأقبية بالمياه، فسارعت إلى معالجة الأمر من خلال فرض الاتفاقية مع الديوان الوطني للتطهير (ONA)، على مستوى ولاية تيارت للشروع في عملية التطهير والتنظيف في أقرب آجال ممكنة، وبصفة عامة، إننا نحث الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره على تحسين الخدمات المتعلقة بالأجزاء المشتركة، التي تعرف ضعفا في بعض الأحياء، وتعتمد الوكالة على بعض المؤسسات المصغرة، كحل يقرب أكثر هذه الخدمات من الساكنة.

ولا يفوتني، في الأخير، أن أتوجه من خلالكم إلى المواطن أيضا، باعتباره شريكا في الحفاظ على الأجزاء المشتركة، من خلال دوره الرئيسي في الحفاظ عليها، وذلك بتحليه بالحس المدني وثقافة الحياة الجماعية التي تتطلب الحفاظ على الأجزاء المشتركة لهذه الأحياء، والتي تؤدي بالضرورة إلى عدم إهمال أجزاء هذه المعدات التي هي بالنتيجة ملك لسكان العمارة الواحدة.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد أحمد بوزيان، إن كان لديه تعقيب حول رد السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

أشكركم ـ السيد الوزير ـ على عناصر الإجابة، حقيقة، بعد معاينتنا للحي المذكور، فإن المطالب التي رفعت إلى سيادتكم قد تم التكفل بها بنسبة كبيرة، غير أن الإطار الإداري، سيدي الوزير، لهذه الوكالة على مستوى الولاية، وأنا لست هنا لأمارس الشعبوية، سيدي الرئيس بالنيابة، أنا أنقل معاناة المواطن، قلت الإطار الإداري لهذه الوكالة على مستوى الولاية، والمتمثل في المدير بالنيابة، لا يعير للساكنة أدنى اهتمام، لا يستقبلهم ولايقبل بإيداع شكاويهم، مما جعلهم يتذمرون من هذا التصرف، ويتساءلون عن شعار الرجل المناسب في المكان المناسب، وهذا بشهادة بعض النخب من الذين لا نشك في مصداقيتهم، فهو غير مرغوب فيه، لا من قبل الساكنة ولا من قبل إطارات الوكالة.

سيدي الوزير،

هناك من أودعوا ملفاتهم بطلب من الوكالة، بغية تسديد الأقساط المتبقية لتمكينهم من الحصول على العقود النهائية، هذا على مستوى وكالة عدل، كذلك على مستوى الوكالة، لدي انشغال خاص بالمكتتبين الذين تفوق مرتباتهم 24 ألف دينار، الذين يطالبون بتحيين ملفاتهم المودعة على مستوى الوكالة، هؤلاء ليس لهم حق في الاستفادة من السكن الاجتماعي، وضعوا ملفات عدل، ولم يتم تحيين ملفاتهم بعد.

كذلك، حي عدل بالكاليتوس، منذ شهر، سيدي الوزير، من دون ماء، وهذه صرخة موجهة إليكم سيدي الوزير.

كذلك، أغتنم هذه السانحة، في دقيقة، سيدي الرئيس بالنيابة، لألفت انتباهكم، سيدي الوزير، بما أنني أنتمي إلى ولاية تيارت، هذه الولاية التي لديها عجز فادح في الحصص السكنية، بدءا بالإيجار العمومي، حيث استعصى على المسؤولين، خاصة بمقر بلدية تيارت، على توزيع حصة 1500 سكن، نظرا للملفات الكثيرة المودعة، التي تجاوز عددها 44 ألف ملف.

لدينا كذلك سيدي الوزير، ملف مستعجل جدا، وهو السكن الهش، لدينا 3250 ملفا خاصة بالبناءات القديمة والحي الفوضوي لكارمان.

وفي الأخير، سيدي الوزير، لا أنسى الجانب المغفول عنه، وهو توزيع قطع الأراضي الخاصة بالبناء، فمن غير المعقول أن تفتقر بلادنا والتي هي بحجم قارة في مساحتها إلى تلبية

هذا الطلب؛ شكرا لكم سيدي الوزير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

شكرا للسيد العضو، نبدأ بمشكل المسؤول المحلي، الذي تقولون إن هناك نقصا في تحمله للمسؤولية، حقيقة، أعدك بأنني سأنظر في هذه القضية، وستكون فيه لجنة تفتيش بالنسبة لهذا الموضوع، وهذا من أجل الانتهاء منه نهائيا.

السؤال الثاني الذي عقبت عليه، هو قضية العقود النهائية، بالنسبة للعقود النهائية، الموضوع نأخذه في هذه الأيام بعين الاعتبار وبصفة عملية جدا، حيث إن وكالة عدل تحضر وفي الأيام المقبلة، إن شاء الله، أرضية رقمية ستساعد كل مواطن يود الحصول على عقده النهائي مباشرة باستعمال الأنترنيت، كما كان الاكتتاب، وحتى يتفادى عناء الانتقال إلى أي إدارة، هناك هذه الطريقة لكل مواطن يريد أن يأخذ العقد النهائي لوكالة عدل بالنسبة لسكن البيع بالإيجار. تسهيلات هامة جدا، سنبدأ ـ أولا ـ بالبرنامج القديم، وفيه 55 ألف وحدة سكنية على المستوى الوطني، ونواصل مع برنامج 2013، في كل مرة يتم تصفية مشكل ملكية العقار وبهذا ننتهي من هذا الموضوع.

أما بالنسبة للملفات غير المدروسة، فأذكر أن عملية الاكتتاب وتحيين الملفات كانت في عام 2013، وخصت عددا كبيرا، وانتهى البرنامج الإجمالي بـ 560 ألف وحدة سكنية على المستوى الوطني، ولم يبق سوى بعض الملفات التي كانت قد رفضت في البداية، وبعد طعون أصحابها تم دراستها على المستوى المركزي، ونحن اليوم في سنة 2021، كما تعهدنا، بدأنا في دراسة هذه الطعون، وهي آخر الملفات بالنسبة لهذه الصيغة من السكنات.

أما بالنسبة للبرامج الإضافية لولاية تيارت وقضية السكن الهش، فأنا أعلم أنك تتكلم عن الحي المتواجد أمام الحي الجامعي والجامعة، الأسبوع الماضي كان للولاية برنامج إضافي بمختلف الصيغ، وقد اتصل بنا السيد الوالي وتكلمنا عن هذا الحي، حتى نرى كيف نبدأ في حل هذه المعضلة، التي جاءت... وأنا استغربت، بعد أن أخبرني السادة الأعضاء أن هذا الحي لم يحص خلال سنة 2007، لكن الدولة باقية، وسنبقى في اتصال مع السلطات المحلية، لنجد كيفية للتكفل بهذا الحي نهائيا، كي لا يشوه مدينة تيارت ومدخلها.

وشكرا للسيد العضو.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ وفي نفس القطاع الكلمة للسيد مليك خذيري، فليتفضل مشكورا.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر.

سؤالي موجه إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة والتالي نصه:

يشهد قطاع السكن في ولاية تبسة تأخرا كبيرا في إنجاز وتوزيع السكنات، فأصبح المواطن التبسي يعاني منذ أكثر من 10 سنوات من هذا المشكل، فلا سكنات سلمت ولا تخصيصات اجتماعية وزعت، وبقي المواطن الذي سئم الانتظار، يعاني من مشكل السكن إلى يومنا هذا والكارثة هي كثرة تنامي البنايات الفوضوية، وهي ظاهرة سلبية تعاني منها الولاية بصفة عامة، وعليه:

ـ أين وصلت عملية إنجاز السكنات الاجتماعية في عاصمة الولاية والتي لم تسلم إلى غاية يومنا هذا؟

ـ لماذا لا يكون هناك برنامج إنشاء تخصيصات اجتماعية، للتخفيف من حدة الأزمة والتي، حقيقة، لم تأخذ الولاية حقها في هذا القطاع؟

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

تحية مجددة للجميع،

طرح السيد عضو مجلس الأمة المحترم، مليك خذيري، من خلال سؤاله الشفوي، مسألة التأخر في إنجاز وتوزيع

السكنات بولاية تبسة، لاسيما صيغة السكن العمومي الإيجاري، كما يستفسر عن إمكانية إنشاء تخصيصات اجتماعية للتخفيف من حدة أزمة السكن بالولاية.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية، المتعلقة بمختلف الصيغ السكنية، التي استفادت منها الولاية، والمتمثلة فيما يلي:

1ـ بالنسبة للسكن العمومي الإيجاري، استفادت الولاية، انطلاقا من سنة 2006 من برنامج يقدر بـ 17500 وحدة من هذه الصيغة، حيث تم الانتهاء من إنجاز 14462 وحدة سكنية، بينما لا تزال 3038 وحدة سكنية في طور الإنجاز، بنسب تقدم أشغال متفاوتة بين 25٪ و 90٪.

أما بالنسبة لوضعية برنامج السكن العمومي الإيجاري بعاصمة الولاية، بلدية تبسة، المعنية باستفساركم، فتتمثل فيما يلي:

ـ عدد السكنات المسجلة والمنطلقة 6000 وحدة سكنية.

ـ عدد السكنات المنتهية 3758 وحدة سكنية.

ـ عدد السكنات في طور الإنجاز 2242 وحدة سكنية، بنسب تقدم أشغال متفاوتة بين 30٪ إلى 90٪.

ـ عدد السكنات المتوقفة بها الأشغال 549 سكنا، وذلك بسبب فسخ الصفقات مع شركات الإنجاز المتقاعسة، وعملية إعادة إطلاقها جارية.

2ـ السكن الاجتماعي التساهمي والترقوي المدعم، استفادت ولاية تبسة من 4358 وحدة سكنية في إطار السكن الاجتماعي التساهمي و2148 وحدة بصيغة الترقوي المدعم، كما استفادت بـ 2138 وحدة بالصيغة الجديدة للترقوي المدعم.

وعليه، فمن أصل 8644 وحدة سكنية، سلمت إلى غاية الآن 5484 وحدة سكنية من هذه الصيغ، و1820 في طور الإنجاز، بينما تبقى 1340 وحدة سكنية في طور الانطلاق.

3ـ السكن الريفي:

أولا، استفادت الولاية، في إطار البرنامج الخماسي 2015 ـ 2019، وكذا سنة 2020، من 4290 إعانة موجهة للسكن الريفي، منها 1580 إعانة لم تنطلق بعد، بسبب عدم إعداد قوائم طالبي الاستفادة بالنسبة لـ 521 إعانة.

ثانيا، تم إعداد القوائم مؤخرا فقط، مع إعداد مقررات منح الإعانة بالنسبة لـ 952 مستفيدا، وسيتم الانطلاق فيها قريبا.

4ـ سكنات البيع بالإيجار «عدل» استفادت الولاية من برنامج يقدر بـ 5840 وحدة سكنية من هذه الصيغة، منها 687 وحدة مسلمة، و5153 وحدة في طور الإنجاز، ولابأس هنا أن أشير إلى أن 3953 وحدة تسير بها الأشغال بصفة حسنة، حيث تعادل نسبة تقدم الأشغال 70٪.

وأخيرا، أشير إلى استفادة الولاية من 4128 إعانة موجهة للبناء، في إطار التجزئات الاجتماعية، المنشأة على مستوى ولايات الجنوب والهضاب العليا، حيث 3876 إعانة لم تنطلق بعد، وسيتم أخذها بعين الاعتبار مباشرة بعد الانتهاء من أشغال الطرقات والشبكات الأساسية، وهي: الصرف الصحي، فتح المسالك وشبكة مياه الشرب.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد مليك خذيري، إن كان لديه تعقيب على رد السيد الوزير.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

والله، سيدي الوزير، من خلال ردكم الذي نلاحظ فيه أرقاما تبشر بالخير وأرقاما. نستطيع القول بأن في السؤال ركزنا على نقطة وحيدة وهي نقطة التأخر في إنجاز المشاريع.

فالورشات كثيرة ومتعددة في ولاية تبسة، كل هذه الورشات تسير بخطى بطيئة وبطيئة جدا. صحيح الأرقام التي تفضلتم بها من خلال عدد السكنات في جميع الأصناف، أن سياسة الدولة مبنية أساسا على أن مشكل السكن يحل، وهذا بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، وبتوجيهات الوزير وكل إطاراتكم، أنه يوجد عمل كبير وكبير جدا، من أجل القضاء أو التقليل من معاناة المواطنين، ولكن هذه الولاية بالذات لاحظنا أن هناك الكثير من المشاريع لكنها تسير بخطى بطيئة وبطيئة جدا، أربعة ولاة تعاقبوا على هذه الولاية وأقصد الولاة الأخيرين، وآخرهم السيد الوالي الحالي، وإن كان له العديد من الخرجات

الميدانية، ولاحظ هذا التأخر الكبير في إنجاز السكنات، وحمّل مسؤولي القطاع مسؤولية هذا التأخر، والكل يعاني من سوء تسيير هؤلاء المدراء، وتقاعسهم وعدم تحمل المسؤولية، وهذا أمر مهم ومهم جدا، الأغلفة المالية موجودة، التخصيصات موجودة، السكنات موجودة لكن المواطن يعاني! والله هذا غريب، وضع غريب وغريب جدا! وأنا أؤكد كلامكم ـ السيد الوزير ـ بأن كل الإمكانيات متوفرة، لكن على الميدان شيء والنظري شيء آخر، نحن نتمنى أن تكون لكم زيارة وفي أقرب الآجال، سيدي الوزير، زيارة إلى هاته الولاية، وتحريك الأمور، دعنا نذهب بعيدا بأن نقوم بزيارة، سيدي الوزير، وأكون حاضرا معكم لتسليم هاته السكنات، للنظر في وقت بداية الأشغال، والمدة المحددة لإنجاز هذه الأشغال، ثم تُتخذ إجراءات من شأنها الردع بخصوص هذه العملية، فالمسؤول الذي تولى المنصب منذ 10 سنوات كمدير تنفيذي وقطاعه يعاني وكل الوسائل متوفرة لديه! فأين المشكل سيدي الوزير؟!

حقيقة هذه أمور تتطلب الجدية، لأن الدولة سخرت إمكانيات، السيد رئيس الجمهورية، أعطى تعليمات شديدة في هذا الأمر، ونعلم أننا نعاني حاليا من أزمة اقتصادية، لكن هاته كلها كانت برامج قديمة، تدخل في برنامج الخماسي السابق الذي مضى عليه سنين وسنين، لكن في الواقع المعاناة مازالت موجودة ومازال المواطن يعاني، ومازال ينتظر، وسئم الانتظار.

النقطة الأخيرة ـ سيدي الوزير ـ التي أردت أن أشير إليها، الطابع العمراني الذي نعتمده في بناء السكنات، وبالمقابل نرى وخاصة في بنايات عدل أو الترقوي العمومي، أن هناك طابعا عمرانيا لا يرقى إلى مستوى مهندسينا، لا يرقى إلى المحيط الجمالي للبلاد، نحن نرى بنايات هنا في الجزائر العاصمة عمرها يتجاوز 200 سنة، تجد متعة عندما ترى هذه البناية، لماذا لا نأخذ هذه التصاميم وننشئ عليها ورشات في كل الجزائر؟ نحن نلاحظ أن هناك عمارات مبنية فوق بعضها البعض وكأنها مراقد، سيدي الوزير، فنحن نخسر أموالا والدولة تخسر والرجال يتعبون، لكن التصاميم التي تنجز من خلالها السكنات لا ترقى إلى مستوى مهندسينا وأنا أؤكد على هاته النقطة، بأن يعاد النظر في هاته التصاميم التي تبقى بعيدة كل البعد عن المستوى الحالي للدولة الجزائرية!

أشكركم جزيل الشكر، وأنتظر زيارتكم في أقرب الآجال إلى هاته الولاية، وشكرا جزيلا والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الكلمة للسيد الوزير إذا كان لديه رد على التعقيب، واختصر لو سمحت.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: نعم شكرا سيدي الرئيس بالنيابة وشكرا للسيد العضو.

مشكل تعطل وتأخر الورشات: أذكر بأن ورقة عمل الحكومة من بين المهام المستعجلة التي برمجناها هي الانتهاء من هذه البرامج؛ حقيقة، الأشياء تغيرت، ولكن مع التغير والحماس والإرادة، جاءتنا أيضا سنة صعبة، كان هناك فسخ للعديد من الصفقات للمقاولين المتقاعسين، وهذا يعني أنه لدينا مدة 6 أشهر للشروع في الإجراءات لبعث الورشات، لكن مع ذلك سنقوم بهذه الزيارة وسنلتقي معا، إن شاء الله، لتقييم كل الإطارات، ولو أنه يوجد تقييم أولي وعملية تغيير على مستوى المسؤولين المحليين على مستوى كل الوطن، إن شاء الله.

أما عن الطابع العمراني والعلو في البناء، فإنه من بين المشاكل التي عطلت المشاريع هي مشكل العقار بالنسبة للولايات وخاصة مراكز الولايات أو عواصم الولايات، اعتمدنا نمط علو العمارات بأكثر من (R + 5) وهذا يرتبط بالسؤال السابق بالنسبة لتيارت الخاص بالمصاعد، لأنه كان عندنا حل وحيد لبناء هذه السكنات وحتى لا ينتظر المواطن أكثر، وهو البناء بالعلو، لأن مردودية العقار تحتم علينا هذا الشيء.

أما بخصوص تغيير الهندسة المعمارية، فهذا ما سنعمل عليه مع الإخوة المهندسين المعماريين، وكل المهندسين المتدخلين لتحسين ـ كما قلت ـ النوعية والطابع الهندسي لهاته المشاريع. وإن شاء الله، العمل متواصل بالنسبة لقطاعنا إما بالهندسة المعمارية وإما بالتقنيات، لأن الأراضي السهلة لم تبق في بلادنا، خاصة في المدن الكبرى، وبقيت إلا الأراضي الصعبة للبناء، ونحن نتعامل معها ومع الهندسة المعمارية ومع الهندسة المدنية، ومع كل المتدخلين، وإن شاء الله نثبت حسن النية لإتمام وإنجاز هذا البرنامج الذي ـ حقيقة ـ تأخر خلال السنوات الماضية، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السلام عليكم جميعا.

سيدي الرئيس بالنيابة،

قبل أن أخوض في سؤالي الشفوي هذا، أقول، رحم الله شهداءنا الأبرار، وسؤالي يتزامن ويوم الشهيد، والبركة في مجاهدينا الأخيار.

إذن، سؤالي موجه إليكم السيد وزير السكن والعمران والمدينة، وفيه أقول:

رغم كثرة الحديث عن السكن، فإننا لم نضعه في إطاره الحقيقي وفي معناه الفعلي؛ السكن ليس فقط حاجة من الحاجات ولا هو مجرد مطلب من المطالب فقط.

ألا فلنعلم أن كل الحقوق مرتبطة بالسكن، الحياة من دون سكن حياة مؤجلة أو حياة مع وقف التنفيذ.

لا معنى للحياة ولا للحرية ولا للحقوق مجتمعة، إلا في إطار سكن يؤوي المواطن ويعطي معنى لحياته ويمكّنه من تحقيق توازنه.

ماذا تعني حياة شاب أحلامه محظورة لأنه يائس من نيل سكن؟

وبنفس المنطق، هل يفيد كثيرا نيل السكن في سن الخمسين وقد أجهضت الأحلام وأخذت الحياة مسارا يصعب تعديله؟

ففي ولاية مستغانم، مثلا، كثيرون استفادوا من سكنات لم يتم بعد تهيئة المساحات الخضراء والأرصفة، فقط سكنات وكأنها ورشات.

من المواطنين من استفادوا من عقود ولم يظفروا بشيء، ومن المواطنين من قدم طلبا مر عليه زمن ولم ينل شيئا فهو بين رجاء وحيرة.

بلد نسبة الشباب فيه 75٪، قدره أن يبني السكنات دون عد أو حد.

وهنا أقول، ينبغي الانتقال من البناء إلى صناعة البناء، أي أن يصبح البناء صناعة.

فكيف ينال المواطن سكنا والزواج شرط من شروط الاستفادة منه؟

وهنا أقول بوضوح، من الأفيد تخصيص سكنات للإيجار، تتضمن غرفة ومطبخا وحماما ويكون هذا السكن مؤقتا أو انتقاليا، يسكنه شاب يقدم عقد زواج ويبدأ حياته الزوجية، ثم يقدم ملفا لنيل السكن بالصيغ المعروفة ولن يسلم له إلا بتسليم السكن الذي يشغله في إطار الكراء للمدة المحددة في العقد.

ومن جهة أخرى، لا يحل مشكل السكن إلا في الإطار المرتبط بالتنمية الشاملة للوطن.

لا يمكن أن نقضي على أزمة السكن بشكل نهائي، من خلال بناء 40 سكنا هنا و50 سكنا هناك.

وهنا أعني بعث التنمية في الهضاب العليا وفي الجنوب وإعداد مدن جديدة مرتبطة بالزراعة والصناعات التحويلية تفتح المجال للشغل وتعمر الجزائر الشاسعة.

وهنا يكمن الاستثمار الفعلي الذي يغير الجزائر كل يوم نحو الأفضل.

وبعد هذه المقترحات، سؤالي يكون كالتالي، سيدي الوزير:

ونحن في جزائر الشباب، هل سننتقل من الزواج شرط لنيل السكن إلى السكن شرط لمباشرة الزواج كي لا تبدأ حياة الشباب بعد 40 سنة من العمر؟

شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد الوزير للرّد على السؤال.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، تحية مجددة.

لقد تفضل السيد، عضو مجلس الأمة، المحترم، نور الدين بالأطرش، بطرح سؤاله الشفوي والذي تطرق من خلاله إلى مسألة توزيع السكن العمومي الإيجاري وشروط الاستفادة منه، لاسيما بالنسبة لشرط الزواج، الذي يضفي الأولوية لطالبي السكن، مقارنة بأولئك الذين لم يتزوجوا بعد.

وردا على هذا السؤال، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما، بأن الزواج لم يكن يوما شرطا للحصول على

السكن، في ظل النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها، سواء السابقة منها أو السارية المفعول حاليا، والدليل على ذلك أن الكثير من المواطنين العزاب عبر ربوع الوطن وعلى اختلاف أعمارهم استفادوا من سكنات عمومية من مختلف الصيغ: السكن العمومي الإيجاري، السكن الاجتماعي التساهمي والترقوي المدعم، السكن الريفي، سكن البيع بالإيجار والسكن الترقوي العمومي، ضف إلى ذلك أن القاعدة تمنح 8 نقاط للعزاب، في إطار تحديد وتقييم المعايير المرتبطة بوضعيتهم العائلية، وفقا لأحكام المادة 37 من المرسوم 08 – 148 المؤرخ في 11 ماي 2008، والمحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري.

ويبقى أهم معيار للظفر بسكن عمومي إيجاري هو الحالة الاجتماعية المتعلقة بالظروف السكنية والمعيشية لطالبي هذا النوع من السكنات، والتي يتم تحديدها بعد زيارة لجان التحري المختصة في هذا الميدان. إن اهتمام السلطات العمومية بالمواطن، يتجلى من خلال ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية لاحتياجات المواطنين من دون استثناء، بما في ذلك فئة الشباب والعزاب، التي تمثل أعظم ثروة وقوة للوطن، تستحق كل الاهتمام، كما عملت الدولة، ولا تزال في إطار الدور الاجتماعي المنوط بها على توفير شروط الحياة الكريمة، خاصة للأسر المحرومة، حسب الإمكانيات المتوفرة دائما والتي أساسها المسكن الملائم، وتوفير كل متطلبات الحياة في الأحياء السكنية، من تهيئة وتزويد السكنات بالماء والغاز والكهرباء.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغالكم، سيدي العضو، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد نور الدين بالأطرش، تفضل.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

سيدي الوزير،

أعطيك بعض الحقائق، هي موجودة في كل الوطن تقريبا، لكن أسقطها على ولاية مستغانم.

مؤخرا أصبح الزواج شرطا لنيل السكن، ولما يبلغ الشخص سن الخمسين، يقال له ليست لك الأولوية؛ إذن، متى يستفيد من سكن؟

هذا هو الشيء الذي يعطل الشباب الجزائري، هذا أولا، ثانيا سيدي الوزير، أنا متفائل بكم، لكن تفاؤلي أريدكم أن تترجموه إلى قرارات صارمة، وتضربون بيد من حديد، وأتمنى منك أن تسجل، سيدي الوزير، مباشرة وفي هذه اللحظة، ينتظر منك الناس إجابة شافية، تشفي غليلهم ـ سيدي الوزير ـ تصور أن 180 مسكنا في بلدية بن عبد المالك رمضان، لمدة 15 سنة منذ 2006، من بين الناس مجاهدة بعمر 95 سنة وتوفي منهم 15، والمشروع لحد الآن متوقف، فأين الخلل وأين مواطن الخلل سيدي الوزير؟ نحن نعرف مدى صرامتك، سيدي الوزير، لذا لابد أن تتدخل بكل صرامة، كذلك سيدي الوزير 50 مسكنا (LPA) يشتكون، 450 مسكنا في عين تادلس، سيدي الوزير، لمدة 12 سنة والطلبات تتزايد في كل مرة، فأين الخلل سيدي الوزير؟

هل هو في المقاولة أم في العقد؟ فالعقد شريعة المتعاقدين.

هل نذهب إلى العدالة ـ سيدي الوزير ـ التي تبقى لسنة وسنتين وثلاث؟ ما يعني أننا نثقل كاهله أكثر، ومن يذهب إلى العدالة؟ هل هو المواطن أم الجهة التي أعطت العقد؟

المادتان 106 و107 من القانون واضحة، الإخلال بالالتزامات التعاقدية، يجب أن نضرب بصرامة سيدي الوزير.

سيدي الوزير، سكنات عدل 500 سكن، في الحشم، ولاية مستغانم، بلدية صيادة، منذ 2015، وبلدية سيدي علي 600 سكن منذ 2017، إلى حد الآن والناس تنتظر، أيضا في عين النويصي ـ سيدي الوزير ـ هناك من قدم طلبات التحويل، لأنه لم يتم اختيار الموقع بعد، فهم يعانون وقاموا باتصالات مع الجزائر العاصمة، لكن لحد الآن ليس هناك شيء.

أيضا الشركة القائمة بالخدمات في «عدل»، تم مقاضاتها عديد المرات، لكن لحد الآن لم يتخذ أي إجراء تجاههم، وهذا ما يثقل كاهل المواطن، كذلك فيما يخص سكنات عدل ومكتتبي 2000 حصة كذلك من أجل الاستفادة من هذه الألفين.

سيدي الوزير،

فيما يخص السكنات الريفية، ولاية مستغانم فلاحية

بطبعها، فلم يتبق لنا الآن أراضي، وقد وقعنا في أراضي فلاحية، فصيغة السكنات المجمعة قد توقفت، أين يذهب هؤلاء المواطنون؟ هل يثقلون كاهل المدينة أكثر؟! هل يدرجون في صيغة السكن الاجتماعي؟ ليس لهم مكان يذهبون إليه، سيدي الوزير، مستغانم متضررة كثيرا، والمواطن فيها مغبون والقرارات مجحفة جدا، وأتمنى أن تتدخل في الأمر، سيدي الوزير.

أكثر من ذلك..

السيد الرئيس بالنيابة: .. أمهلك دقيقة.

السيد نور الدين بالأطرش: سوف أنهي، سيدي الوزير، مكتتبو «عدل2» منهم من سدد الشطر الأول ومنهم من ينتظر، فهذه الصيغة نجحت كثيرا، والسيد رئيس الجمهورية، مشكور على ذلك، وما دام أنها نجحت، فحبذا لو أنكم تعيدون فتحها، سيدي الوزير، في صيغة «عدل 3»، لأن السيد رئيس الجمهورية، كان قد نجح في مثل هذه المهمة، فافتحوا لنا صيغة «عدل 3».

أكثر من ذلك، سيدي الوزير، وهذه آخر رسالة، فيما يخص سكنات الترقوي في بلدية ماسرة، العمارة (D) وحي 40 سكنا في خير الدين، فهم يعانون معاناة كبيرة، سيدي الوزير، تصور أن شرطيا يتقاضى أجرة 42 ألف دينار جزائري، وله أربعة أبناء، يستأجر سكنا بمبلغ 20 ألف دينار جزائري، لقد أوصوني بإيصال الرسالة إليكم، سيدي الوزير، فهم يعانون، لابد أن تتدخل وبصرامة في هذا المشكل، الذي يخص ماسرة وخير الدين وحتى لا نجحد فإن الوالي أعطى قرارات صارمة من أجل إعادة بعث الأشغال ولكن لحد الآن ما زالت متوقفة، سيدي الوزير، أيضا سكنات (LPP)، في مستغانم 150 مسكنا في طريق مزغران، نناشدكم التدخل وإرسال لجنة تحقيق في هذا الأمر.

سيدي الوزير،

آمالنا فيك كبيرة، حتى تتخذوا قرارات صارمة في هذا الأمر، والسلام عليكم، وشكرا سيدي.

السيد الرئيس بالنيابة: الكلمة للسيد الوزير للرّد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

كل ما جاء في التعقيب كان حول عديد من المشاريع الخاصة أو القضايا الخاصة، سأقوم بالإجابة عليها كتابيا للسيد العضو.

نبدأ على الأقل بـ 180 مسكنا تساهميا، الذي كان فيه مشكل، وهذه السكنات التساهمية فيها عديد المشاكل، بين المستفيدين والمرقين، ونحن كوزارة تدخلنا لحل العديد من المشاكل على المستوى الوطني وليس فقط في مستغانم. كنت قد ذكرت في عديد المرات أن حوالي 10 أو 12 ألف وحدة سكنية تعاني من هذا النوع من المشاكل، بالنسبة إلى 180 مسكنا تساهميا، عادت في الأخير وبقرار من السيد الوالي والوزارة إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وسوف نرى إلى أين وصلت به الأشغال. لكن في كل الحالات 180 مسكنا، 150 مسكنا (LPA)، ومشكل (FNPOS)، لم أفهمه، ربما لو تعيد طرح السؤال بالتدقيق، السكنات الريفية المجمعة، هي مستغلة من ولايات الشمال، السكن الريفي المجمع كان قد تقرر إنشاؤه في الهضاب العليا والجنوب، لكن تحت طلبات العديد من ولايات الشمال، ولماذا ولايات الشمال؟ ذلك لنقص العقار في الحقيقة، ألا وهو العقار الفلاحي، اليوم نحن نعمل على مراجعة النص وهو عبارة عن تعليمة وزارية، سنعمل عليها وتتطلب ربما إضافة في نصوص قانون المالية، وننظر في كيفية إدخالها أو إعادة إدخالها، ولكن كانت هناك أيضا قرارات محلية، حيث جعلوا مجمعات ريفية في الشمال، حيث لا يجب أن تكون، لكننا سوف نتابع هذه القضية، وأنا أعلم بأنها ليست في مستغانم فقط، فهي موجودة في عين الدفلى وغيرها من الولايات، حيث قاموا ببعض هذه العمليات، واليوم لابد أن نعود إليها لنجد لها حلا، سواء في خير الدين أو (LPP) مستغانم، ليس هناك مشكل، باستطاعتنا أن نرسل فرقة تفتيش ابتداء من الأسبوع المقبل للنظر في المشكل الذي طرحته وشكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ نمر إلى قطاع الأشغال العمومية، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: لله الحمد وللوطن المجد ولشهدائنا الأبرار البقاء على العهد، وباقون بحول الله على عهد شهدائنا الأبرار.

معالي الوزيرة، معالي الوزراء،

الزميلات والزملاء،

سلام الله عليكم جميعا.

يشرفني، السيد وزير الأشغال العمومية، المحترم، أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

بناء ـ السيد الوزير ـ على مراسلاتنا السابقة ولقائنا السابق معكم قبل أشهر، حول توقف الأشغال بمشروع إنجاز منفذ الطريق السيار (جن جن – العلمة) الذي انطلقت به الأشغال سنة 2014، وكان من المفروض أن يستلم سنة 2017، وهو اللقاء الذي وُعدنا فيه بالتكفل بانشغال ساكنة ولاية جيجل بهذا الخصوص، إلا أن الوضع يراوح مكانه، بل وأصبح لا يليق بولاية تاريخية مجاهدة، عانت الويلات خلال الأزمة الأمنية وطالها النسيان لسنوات طويلة.

السيد الوزير،

وعدت حين لقائكم بمباشرة لقاءات دورية مع مصفي شركة حداد، المكلفة بإنجاز المشروع ولم أتلق جوابا حول مخرجات هذه اللقاءات، علما أنكم وجدتم الحلول لعدد من المشاريع التي كان يشرف عليها ذات المجمع في عدد من الولايات، والآن نسمع حديثا من طرفكم عن صعوبات وعوائق ومشاكل تقنية، وخلل في الدراسات تحول دون استكمال هذا المشروع الحلم وكأن المشروع لا يراد له أن يتم.

سيدي الوزير، لماذا بقي المشروع يراوح مكانه والأجزاء المنجزة منه تتدهور يوميا أمام مرأى الجميع؟ أي أن الملايير من الدينارات ستذهب مهب الريح مع استمرار هذا «الستاتيكو»، والمواطن يعاني الأمرين وأصبح سكان الولاية ككل تحت رحمة طريق واحد يربط الولاية بعاصمة البلاد عبر ولاية بجاية، فكم من مرة توفي مواطن بسبب قطع الطريق وهي ظاهرة استفحلت كثيرا وأضحت تؤرق الجيجليين.

في الأخير، تقبلوا مني ـ معالي الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة، المحترم، السيد فؤاد سبوتة، على طرحه الانشغال المتعلق بطريق المنفذ (جن جن ـ العلمة)، وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يدخل مشروع إنجاز طريق المنفذ السيار، الرابط بين جن جن والطريق السيار شرق ـ غرب، على مستوى محول مدينة العلمة، الذي يبلغ طوله 110 كلم، في إطار المخطط التوجيهي للطرق السيارة 2025/2005، والمشروع ذو أهمية استراتيجية، كونه يساهم بصفة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يمر بثلاث ولايات، وهي: جيجل على امتداد 45 كلم، ميلة على امتداد 15 كلم، وسطيف على امتداد 50 كلم.

وقد انطلقت أشغال هذا المشروع في 10 مارس 2014، بمدة إنجاز 72 شهرا وكلف بإنجاز هذا المشروع مجمع إيطالي ـ جزائري (GR.RN.77)، متكون من الشركة الإيطالية (ريدزاني دي إيشلير) وشركات جزائرية (SAFTA) و(ETRHB)، كما تم التعاقد مع شركة تركية (MAPA)، على شكل مناولة في ديسمبر 2015، وأسندت لمجمع الدراسات الجزائري ـ الفرنسي (IJSSTT) و(LTP EST)، مهمة مراقبة ومتابعة المشروع، وقد بلغت النسبة الإجمالية لتقدم الأشغال به 42.5٪، وهي كالتالي:

أعمال تهيئة الطريق 40٪.

المنشآت الفنية 45٪ ونفق طوله 3695 مترا، في اتجاهين، بلغ الحفر به نسبة 64٪.

وفيما يخص نسبة تقدم إنجاز المقاطع ذات الأولوية، فهي كالتالي:

– الشطر الأول: الممتد بين جن جن ومحول قوس منطقة الشادية، على مسافة 13 كلم، تقدم بنسبة 78٪.

– الشطر الثاني: الممتد على مسافة 17 كلم، بين محول

العلمة ومحول بني فودة، بنسبة 85٪.

– جسر بلوط: تبلغ نسبة الأشغال به 100٪، أي أن الأشغال انتهت به.

ويعود تأخر تسليم المشروع في مواعيده التعاقدية إلى عدة عراقيل، نذكر من بينها:

– صعوبة التضاريس بالمنطقة على مستوى شطر يمتد إلى مسافة 60 كلم.

– حدوث انهيار للتربة ويتطلب دراسة معمقة وحلولا مكلفة.

– عراقيل تخص تحويل الشبكات ومعارضة السكان.

– تقاطع مسار الطريق مع قناة تحويل سد تابلوط في عدة نقاط... إلخ.

– الأزمة الصحية العالمية، التي عرفتها البلاد وعرفها المجتمع كله.

والجدير بالذكر، أن الأشغال لم تتوقف، بصفة نهائية، لكنها تسير بوتيرة بطيئة، بسبب العراقيل المذكورة أعلاه، لذلك قامت الجزائرية للطرق السيارة، بصفتها رئيس المشروع، بتوجيه إعذارات إلى مجمع المؤسسات المكلفة بالإنجاز، وهذا قصد تدارك التأخر المسجل، وتوضيح أسباب غياب الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشروع بهذا الحجم.

وقد تعهد مجمع الشركات بوضع مخطط عمل استدراكي، لتدعيم الورشة بالموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة، وفي حالة عدم الالتزام بهذه التعهدات، فسوف تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقه.

أرجو أنكم قد وجدتم فيما عرضنا عليكم إجابة وافية على انشغالكم، نشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد فؤاد سبوتة إن كان يريد التعقيب على رد السيد الوزير.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم.

معالي الوزير،

أنتم تعلمون جيدا أن هذا الطريق وهذا المنفذ هو استراتيجي جدا، ليس فقط بالنسبة لولاية جيجل أو الولايات المجاورة، لكنه استراتيجي بالنسبة للدولة الجزائرية.

فعندما نتكلم، نطرح الانشغال للمرة الثالثة أو الرابعة في هذا المجلس الموقر، بالنظر إلى الوضعية التي يوجد عليها. الدولة الجزائرية خسرت الملايير في هذا الطريق، فمن غير المقبول ومن غير المعقول بأن نشهد حاليا تدهور أجزاء كثيرة من هذا الطريق في أجزائه المنجزة ونبقى مكتوفي الأيدي.

لما نتحدث ـ مثلا ـ عن الإعذارات الموجهة إلى هذه الشركات، كان من المفروض أن يسلم المشروع سنة 2017، ونحن الآن في 2021، ولحد الساعة.. وأنا لا أحملكم المسؤولية الكاملة، حتى نكون متفقين منذ البداية، لكن الوضعية التي آل إليها هذا الطريق تحتاج منك، معالي الوزير، وتحتاج من الجميع أن يقفوا دقيقة مع هذا المشروع لإيجاد حلول له. عندما نتكلم عن الإعذارات الموجهة إلى هؤلاء، فإن المشروع متوقف منذ مدة، فمن غير المعقول أن يبقى كل هذه المدة متوقفا!

ثانيا، لقد طرحت سؤالا حول المصفي، ما هو دور المصفي الذي وضعته الدولة من أجل بعث المشاريع التي هي متوقفة، إذا كان هذا المصفي أو من كان قبله أيضا غير قادر أن يحلحل المشروع، فلنكتب، معالي الوزير، أكتبوا إلى السيد الرئيس وأخبروه بوجود خلل في المشروع، أعلموه بأن أطرافا تعرقل المشروع ولا تحب له أن يكون! إن جيجل منكوبة، والطريق الوحيد المتاح للسير هو طريق جيجل ـ بجاية، لكن يوميا وكل أسبوع يخرج الناس في مظاهرات ويقطعون الطريق، هناك أناس توفوا في الطريق وكلامنا نابع من واقع معاناة الناس، يقطع الطريق فيموت الناس هناك! مصالح الناس كلها متوقفة! الآن ومنذ 10 أيام، ظاهرة قطع الطرق انتقلت إلى الضفة الأخرى، وأصبح طريق جيجل ـ العاصمة، مرورا بميلة يقطع في كل مرة، وقد كان لنا منفذ آخر استعجالي وهو جيجل ـ سطيف، على بني عزيز، نفس الشيء، في كل مرة يقطع المواطنون الطريق، من يقبل بهكذا وضعية؟! بالإضافة إلى كل هذا هناك الملايير تذهب سدى! نعم، نحن نتحدث عن ملايير الدينارات التي تذهب هباء! وأجزاء الطريق المنجزة هي الآن في تدهور.

معالي الوزير،

دعنا من هذه الأمور، شركة حداد هي المكلفة بهذا المشروع، إفسخوا العقد المبرم معها.. سأختم، سيدي

الرئيس بالنيابة.

ملعب تيزي وزو، كان تابعا لمجمع حداد، واتخذت الدولة قرارا بسحب المشروع من مجمع حداد ومنحته إلى شركة كوسيدار؛ إذن، أعطوا مشروع الطريق كذلك إلى شركة كوسيدار، أليست مؤسسة عمومية؟! إذن، دعموا هذه المؤسسة العمومية وامنحوها هذا المشروع من أجل إتمام الإنجاز.

قضية صعوبة التضاريس، هناك تضاريس أصعب من تلك الموجودة في جيجل وأنجزت عليها المشاريع. وإذا كان المشكل متعلقا بالناس الذين لم يتنازلوا عن الأراضي، فاتركوا ذلك الأمر لنا، وسنقنعهم بالتنازل، لو بالدينار الرمزي.

مسألة أخيرة، وهي مسألة التنسيق بين المصالح، والمعلومات التي عندي، من مصائب جيجل أيضا، أن يكون عندها وال يصنع الفشل في كل مرة. في المرة الماضية، ولما حركنا الموضوع، اجتمع مع الأطراف المعنية بهذا المشروع وقال بأنه وقّع على التصريحات باستغلال المحاجر الموجودة هناك، حتى يكون باستطاعة الشركات البدء بأشغالها، لكن إلى حد الساعة، لم يوقع على شيء، وهذا نداء إلى السيد وزير الداخلية، حتى يتدخل في الموضوع.

إذن، فلننسق مع بعضنا البعض، سيدي الوزير، لأن هذا المشروع حيوي بالنسبة للدولة الجزائرية، وكما قلت لكم، أنجزوا لنا هذا المشروع ولا نريد بعده أي شيء، واتركونا حتى نتدبر أمورنا في ولايتنا؛ شكرا سيدي.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير للرّد على التعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ لقد أتيت بالإجابة التي كنت بصدد إعطائها، شكرا لك.

أولا، تكلمنا عن المصفي، ونحن الآن مع المصفي الثالث وليس الأول، لأنه قد مر ثلاثة مصفين، ممن عاهدونا وتكلمنا معهم واستقبلناهم... إلخ، لنضبط معهم البرنامج، حتى نعطي إعادة الانطلاقة لهذا المشروع، ولكننا مرتبطون، تكلمت عن المحاجر، صحيح فذلك عائق كبير وجب إيجاد حل له، لأنه يؤثر بشكل كبير على الأشغال.

فيما يخص إيجاد حل مع (ETRHB)، شركة حداد، والتي لا نعتبرها حداد، بل نفصل بين الشخص والمؤسسة، لأن هذه المؤسسة هي مؤسسة جزائرية ومكسب جزائري، وبالنسبة إلى حداد فهذا شيء آخر. إذن، فيما يخص (ETRHB)، هم اليوم في اجتماع وقد أعذرناهم إذا لم تنطلقوا في الأشغال خلال الأجل القريب سيتم فسخ عقد المشروع معكم، وسنعيد النظر لإعطائه إلى شركات جزائرية أخرى التي هي مؤهلة لإنجازه، وشكرا جزيلا للسيد العضو.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للمادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يسعدني أن أرفع إلى سيادتكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد استبشرنا خيرا عندما انطلق مشروع إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين مدينتي تقرت وحاسي مسعود، منذ نوفمبر 2012، والذي حسب تصريحات السيد الوزير آنذاك بأن مدة الإنجاز هي أربعون (40) شهرا، إلا أنه لم يتم الانتهاء من هذا المشروع لحد الآن، أي بعد مرور أكثر من ثماني سنوات، بالرغم من سهولة التضاريس.

– فما هي أسباب هذا التأخير؟

– ومتى يتم تسليم هذا المشروع؟

– وما مصير المشروع الرابط بين مدينة حاسي مسعود وكل من مدينة ورقلة ثم غرداية ثم الأغواط؟

تقبلوا، سيادة الوزير، فائق الاحترام والتقدير، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية.

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد الكريم قريشي، على طرح انشغاله المتعلق بإنجاز مشروع خط السكة الحديدية، الرابط بين مدينتي تقرت وحاسي مسعود، وأيضا حاسي مسعود إلى ورقلة، غرداية، الأغواط.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

– فيما يخص مشروع خط السكة الحديدية، الرابط بين مدينتي تقرت وحاسي مسعود، يمتد هذا الخط على مسافة 154 كلم، ويربط مدينة تقرت بمدينة حاسي مسعود، وتم إسناد إنجازه إلى المجمع المتكون من المؤسسات الوطنية: (CRO. EST)، (GCB) التابعة لسوناطراك، (INFRA RAIL)، (INFRA FAIRE)، وقد انطلقت الأشغال به في 8 جانفي 2013، وتعرف نسبة تقدم الأشغال حاليا 70٪، وأجل تسليم المشروع، إن شاء الله، متوقع في السنة المقبلة، آفاق 2022.

للعلم، عرف هذا المشروع تأخرا في الإنجاز، بسبب عدة عراقيل، أهمها:

– تغيير جزء من مسار إنجاز الخط، على مسافة 44 كلم، لاجتناب أنابيب البترول التابعة لشركة سوناطراك.

– تحويل ورفع 41 خطا كهربائيا، منها 5 خطوط ذات الضغط العالي والعالي جدا.

– تحويل 5 خطوط غاز، وكذلك 5 خطوط من شبكات الألياف البصرية، و8 قنوات للصرف الصحي.

كما كانت هناك معارضة من طرف الساكنة المجاورة، لإنجاز هذا الخط.

أما فيما يخص المشروع الثاني، وهو الربط بين حاسي مسعود، ورقلة، غرداية والأغواط، بالسكة الحديدية، فيتطلب ربط كل من هذه المدن الأربع، إنجاز المشاريع الآتية:

– خط ورقلة ـ حاسي مسعود على مسافة 85 كلم.

– خط غرداية ـ ورقلة على مسافة 170 كلم.

– خط الأغواط ـ غرداية على مسافة 170 كلم.

وقد انطلقت الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANSRIF)، في إعداد دراسة جدوى وسيتم اتخاذ قرارات، بناء على نتائجها من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، طبقا لدليل نجاعة المشاريع الكبرى للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية.

أرجو أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة كافية على انشغالكم، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس بالنيابة.

شكرا معالي الوزير، على الإجابة التي تقدمتم بها، لكن لابد من تذكيركم ـ معالي الوزير ـ أنكم صرحتم قبل سنة من الآن في هاته القاعة، أن هذا الخط سوف يسلم في 2021، واليوم نحن نسمع أنه سيسلم في 2022، ويمكن أن أعيد طرح السؤال السنة القادمة وأخاف أن أسمع الإجابة في سنة 2025.

معالي الوزير،

أنا أتأسف، كل الأسف، أن حاسي مسعود هذه المنطقة التي يقول عنها الاقتصاديون إنها توفر للدولة الجزائرية ما يقابل 97٪، من مداخيل البلاد، وهذا شيء نفتخر به، «ربي يديم النعمة»، إن شاء الله، لكن أن نجد خطا حديديا بسيطا في تضاريس بسيطة جدا، والذي لم يزر المنطقة فيمكن معرفتها فقط من خلال الشبكة العنكبوتية، لا توجد فيها أي مشاكل من ناحية التضاريس، لا فيها جبال ولا فيها وديان، يعني أنها أرض منبسطة تماما.

وهذا المشروع ـ معالي الوزير ـ تحدث عنه أبناء المنطقة منذ السبعينيات، وهو من المشاريع القديمة جدا، وأخي مداني الذي هو بجانبي، يعرف هذا الموضوع جيدا.

لكن، معالي الوزير، لما نسمع اليوم أسباب التأخير فهذا كله يعني أن الدراسة كانت سيئة، أي أن الذين قاموا بالدراسات، للأسف الشديد، لم يقوموا بالدراسة على أكمل وجه، أين معاقبة هؤلاء الأشخاص؟ يتأخر المشروع، معالي الوزير، بأكثر من ضعف المدة، أنا أقول من أربعين شهرا، لما صرح بها الوزير السابق آنذاك، كنت حاضرا يوم انطلاق المشروع في حاسي مسعود.

يتأخر المشروع إلى 96 شهرا الآن، وسيادتكم تقولون إن التسليم يكون في 2022، بمعنى أن نضيف 12 شهرا وهذا إذا كان في فيفري 2022، معالي الوزير، مع كل احتراماتي، لست أدري، ولكن كل هذه الأسباب غير مقنعة! من المفروض أن الدراسة كانت تأخذ هذا المجال وتأخذ هذه الأمور ونتساءل كذلك، ما هي تكلفة هذا الخط؟ إذا كان خط حاسي مسعود ـ تقرت بـ 153 أو 154 كلم، بقينا فيه مدة 10 سنوات أو أكثر؛ إذن، فماذا عن غرداية؟ ستكون في قرن! والأغواط في قرنين، مع احتراماتي، معالي الوزير، نحن نتأسف عندما يتكلم معنا أبناء المنطقة، بماذا سوف أقنعهم؟ ماذا سأقول لهم؟

والله، لو كانت عندنا تضاريس من جبال.. إلخ، كما كان يقول السيد فؤاد سبوتة، قبل لحظات يمكن أن نجد عذرا، لكن أنا أقول لكم يا جماعة الخير إن هذه أرضية منبسطة تماما، بإمكانك الرؤية لمسافة 10 كلم على مد البصر، أنا آسف، معالي الوزير، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي.

بخصوص هذا الموضوع بالذات، خط السكة الحديدية بين تقرت ـ حاسي مسعود، وما بين ورقلة إلى غرداية ومن غرداية إلى الأغواط ومن الأغواط إلى الجلفة ومن الجلفة إلى عين وسارة، على كل حال هذه فرصة للكلام، بعد أن طرح هذا السؤال الهام.

دراسة هذا المشروع تم إنجازها خلال الثمانينات. **(تصفيق)**.. وأنا من كان يشرف على هذا القطاع، والوثائق ما زالت موجودة عندي، والدراسة كاملة مع الصين، وكان اختيار الصين عن قصد في ذلك الوقت، سنوات الثمانينات، كانت العلاقات «جنوب ـ جنوب»، في إطار العالم الثالث، ودول عدم الانحياز، كنا نعمل في هذا الإطار. الدراسة التي قام بها الصينيون دامت 3 سنوات، وأتذكر أن المكلفين بالدراسة اجتازوا المسافة مشيا على الأقدام، نظرا للوضع الذي كان موجودا في ذلك الوقت. إضافة إلى هذا، فالصين تملك خط سكة حديدية مشابها في منغوليا الصينية وهي صحراء مثل صحرائنا، وأرسلت في ذلك الوقت 5 مهندسين، وزاروا هذا الخط الموجود في منغوليا، وبقوا مدة شهرين، ثم عادوا، وذلك ليأخذوا نظرة عن كيفية وضع هذا المشروع، ولم نقم به من أجل السكة الحديدية، فالهدف الحقيقي وراء ذلك هي تنمية الجنوب، لأننا قمنا بتجربة في ذاك الوقت، عندما كان المرحوم مرباح وزيرا للفلاحة، والإخوان في الجنوب يتذكرون هذه الفترة، مع شركة أمريكية، ووضعوا مزرعة كتجربة أولى على مسافة 200 كلم عن حاسي مسعود.

وجاءت خيرات كثيرة من خلال تلك التجربة، لكن كان المشكل المطروح هو النقل، فتكلفة نقل القمح من ذلك المكان إلى الشمال أكثر من أن تستورده بالعملة الصعبة.

على هذا الأساس، لما وضع هذا المشروع كان هدفه تنمية الفلاحة على طول السكة الحديدية، والدراسة موجودة وكاملة ومدققة، حتى المناطق التي فيها الرياح والعواصف الرملية، حيث تجد كثبان الرمل في جهة ما، بعد أسبوع تجده انتقل إلى مكان آخر، والصينيون وجدوا حلا لهذا المشكل، بما يسمى النبتة الصحراوية، مظهرها مثل الشبكة، ومع الوقت تحافظ على استقرار الرمل، وهذه التجربة رأيتها في الإمارات وبهذه الطريقة استطاعوا تثبيت كثبان الرمل، وهكذا تسهل صيانة السكة الحديدية، والتي تتطلب إمكانيات كثيرة، فمثلا الآن خط تقرت ـ حاسي مسعود، تكلفة صيانته باهظة بسبب الرياح، ولهذا أردت أن يكون لي تدخل بشأن هذا الموضوع، لأنني عشته وكنت مهتما به كثيرا، وكان لنا عمل كبير فيه، إن شاء الله، يرجع هذا المشروع ضمن مخططنا مستقبلا، ونكلم الرئاسة بشأنه، حتى تتم مراجعته، ولما له من أهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية والتنموية.

إسمح لي، لأنني تدخلت بعد تدخل السيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة لك سيدي الوزير.

(تصفيق)

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: بارك الله فيك، السيد الرئيس بالنيابة.

لقد أفدتنا كثيرا، من خلال تدخلك في هذا الموضوع اليوم، وهذا ما ليس لي به علم، وإن شاء الله، سوف نطلع على الوثائق إذا كانت مازالت موجودة، حتى نعيد النظر فيها.. هذا يوم مبارك!

السيد عبد الكريم قريشي، حفظك الله، على طرح هذا الانشغال، أولا، فإذا كنت قد صرحت العام الماضي بأن تسليم المشروع سيتم خلال 2021، فأنا بكل صراحة لا أتذكر ذلك، لكن إذا ثبت قولي، فذلك لأنه لم تكن لي نظرة كالتي هي الآن، أي سنة من بعد، ولأنني كنت جديدا أيضا في وزارة الأشغال العمومية، ولم تكن عندي - ربما - المعطيات الدقيقة، هذا أولا، ثانيا، بالنسبة للدراسات، ربما لم تكن بالمستوى المطلوب، لأنه عندما نرى أنه تم تغيير 44 كلم من المشروع، فهذا يعني أنه تم إعادة النظر في المشروع ككل، على مسافة 154 كلم، الرقم (44 كلم)، يعد شيئا كبيرا، فعادة ما يتم تغيير 100 أو 200 م، وهذا يعني أن المشروع لم يكن مضبوطا في ذلك الوقت، لكن في هذه الفترة، قدم لنا السيد رئيس الجمهورية، توجيهات حتى نعطي دفعا كبيرا للسكة الحديدية، لأن هذه الأخيرة تعتبر من المشاريع الهيكلية للبلاد، وكما تعلمون أنه خلال هذه السنة، في مارس أو أفريل المقبل، سنفتح 290 كلم، ما بين المسيلة، بوغزول وتيسمسيلت، والذي كان حلما في الماضي، وهذه السنة، إن شاء الله، سنتم الأشغال على مسافة 1000 كلم تقريبا، من السكة الحديدية، وأكثر من ذلك، انطلقنا مؤخرا في دراسة ربط السكة الحديدية ما بين بشار، تندوف وغار جبيلات، لاستغلال مناجم غار جبيلات، وأطلقنا بحثا جديدا للدراسات في الربط ما بين أدرار وبرج باجي مختار... إلخ، عندنا عدة مشاريع للسكة الحديدية نحن بصدد تطويرها، لأننا نعتبرها من أولويات التنمية للبلاد، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ على كل حال السيد وزير الأشغال العمومية، مكلف حاليا بالنيابة، عن وزارة النقل، لكن في هذا الموضوع وجب مراجعة المشروع، لأن الدراسات موجودة، وحتى بالنسبة لخط بشار، تندوف وغار جبيلات والدراسة موجودة وكاملة لخط السكة الحديدية من غار جبيلات إلى مستغانم. والتفكير السائد آنذاك هو إيصال الحديد والصلب، كما هو معمول به في خط عنابة - ونزة، تكون نفس العملية ونفس الاستراتيجية لخط مستغانم - غار جبيلات، والدراسة موجودة وكاملة منذ أن كنت..

على كل حال، سيأتي يوم للكلام في هذا الموضوع بشكل أوسع، لأنني - كما قلت - المنشآت القاعدية هي أساس المستقبل، لأن في تخطيطنا ونظرتنا المستقبلية لا تكون سنوية أو لمدة 4 سنوات، بل يجب أن تكون نظرة بعيدة المدى لمدة 50 سنة أو على الأقل 25 سنة. وكانت دراستنا من هذا الباب، أي كانت نظرتنا على مدة 25 سنة. والأهم في كل هذا آنذاك أننا نقوم بالدراسات، ويبقى الإنجاز بحسب الإمكانيات المتوفرة، ولهذا فالدراسات موجودة، والدراسات تتطلب 3 أو 4 سنوات، لكل مشروع، وكان لنا الحظ أننا قمنا بالدراسات خلال سنوات الثمانينيات، أي منذ 37 سنة.

على كل حال، لقد تطرقنا لهذا الموضوع، لأنه كان من الضروري التعليق على هذا الجانب، الذي له أهمية كبيرة؛ ونرجع إلى موضوعنا والكلمة للسيد محمود قيساري، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بادئ ذي بدء، من الجميل أن نترحم اليوم، 18 فيفري وهو يوم الشهيد، على الشهداء، لكن الأجمل، ونحن في غرفة تشريعية، أن نجسد حفظ أمانة الشهداء وأن نمرر قانونا يجرم قاتليهم ومن قتلهم، وقانون يجرم الاستعمار، هذا من ناحية، والشيء الأجمل، أن نخوّن ونفضح ونكشف كل من كان وراء تجميد هذا القانون.

سيدي الرئيس بالنيابة،

أنت من المجاهدين الأفذاذ، فيجب أن نقتلع جذور كل الخائنين، فمنهم كل العطب.

سيدي الرئيس بالنيابة،

ساعدونا فنحن أبناؤكم وأحفادكم، ساعدونا في البحث والتحري في تصفية الخائنين في الحزب والدولة.

نرجع إلى سؤالنا: بسم الله الرحمن الرحيم.

مرحبا بزميلاتي وزملائي الأعضاء والإخوة الضيوف

من وزراء وأجهزة إعلام.

طبقا للقوانين المعمول بها في هذا الصدد، يشرفني أن أتوجه إلى معالي وزير النقل والأشغال العمومية بالسؤال التالي نصه:

إن أقوى الاقتصادات الناشئة في العالم تتميز بكونها تمتلك أساطيل جوية، كتركيا وقطر والإمارات، فما يميز هذا المجال من ليونة وسهولة في الاستثمار والسرعة في التنفيذ وكذا لإيجابياته المتناهية العظم، كالتسويق الثقافي للدول المالكة، وكذا كونه مصدرا حقيقيا للعملة الصعبة.

سيدي،

– ما مدى إمكانية الاستثمار في استحداث شبكة طيران عالمية برأس مال جزائري يقحم فيها الرأس المال الوطني (العام والخاص)؟

وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية.

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد محمود قيساري على طرح سؤاله، المتعلق بإمكانية الاستثمار في استحداث شركة طيران عالمية برأس مال جزائري وطني عام وخاص.

وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

طبقا لأحكام المادة 10 من قانون الطيران المدني رقم 98 – 06 المؤرخ في 27 يونيو 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، يمكن أن يكون استغلال خدمات النقل الجوي العمومي أيضا محل امتياز يمنح لفائدة أشخاص طبيعيين من ذوي الجنسية الجزائرية، والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الجزائري، مما سمح بإنشاء شركات نقل جوية مثل (ECO AIR NATIONAL) و(ARA AIR LINES) و(KHALIFA AIRLINES) و65... إلخ، حيث تتم ممارسة هذا النشاط لمدة قصيرة جدا، من سنة 2000 إلى غاية 2002، ومنذ ذلك التاريخ لم تمنح أي رخصة لممارسة هذا النشاط، طبقا لتعليمات السلطات العليا للبلاد حينها.

وبهدف تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، تم رفع التجميد عن نشاط استغلال خدمات النقل الجوي العمومي للبضائع منذ 2018، حيث كانت سنة رفع التجميد.

في هذا الإطار، تم إيداع عدة طلبات على مستوى مصالح مديرية الطيران المدني والأرصاد الجوية بوزارة النقل، من طرف مستثمرين جزائريين لاستغلال نشاط خدمة النقل الجوي العمومي للبضائع، حيث تم منح الموافقة المبدئية لهم بعد دراسة هذه الطلبات مع إخطارهم بالإجراءات اللازمة، طبقا للأحكام التنظيمية والتشريعية سارية المفعول، غير أنه حتى الآن لم يتم استكمال هذه الإجراءات.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة وافية على انشغالكم، نشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع النقل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمود قيساري، تفضل.

السيد محمود قيساري: نشكر السيد الوزير؛ نطالبه فقط بالاستثمار أكثر في هذا المجال وإيجاد السبل لذلك والتمويلات، كونه ينشر ـ إضافة إلى تحصيل العملة الصعبة ـ الوجه الحقيقي للجزائر، والشق الثقافي لهذا الشعب، وكما طالبنا فيما سبق بإنشاء شبكة تلفزيونية عالمية، كما شاهدناها على غرار الدول الكبرى، مثل روسيا «قناة روسيا اليوم»، وفرنسا (France 24) وقطر «قناة الجزيرة»، نطالب بتسويق الصورة الحقيقية للجزائر، ولا ننتظر حتى هم يرسمون عنا ما يشاؤون، وهذا لكي نستغل القوى النائمة في العالم لرسم صورة مشرقة تساعد على السياحة وتساعد على كل شيء.

سيدي، الآن أريد أن أحدثكم، كعضو في الحكومة، بطلب، في إطار فلسفة السيد الرئيس، المبنية على الديمقراطية التشاركية، يعني إشراك المجتمع المدني في صناعة القرار، يعني إشراك الجمعيات ذات الصلة في صناعة القرار وكل في مجال اختصاصه، هذه الفلسفة التي ما فتئ السيد الرئيس، يدعو إليها، ولكننا رأينا مؤخرا من بعض المسؤولين ولا نقول الكل أو الجميع، يريدون قتل هذه الفكرة، خاصة في العطلة المرضية للسيد الرئيس، لاحظنا بأنه لا وجود لاستقبال الجمعيات ولا إشراك المجتمع المدني في صناعة القرار، هذا من ناحية.

سيدي، وكما قلنا لزملائكم، أنتم الحكومة التي تلت حراكا عظيما، يريد أمرين اثنين، حراكا يريد نهضة شاملة وتغييرا جذريا؛ وعليه، يجب أن تكون الحكومة وما ينبثق عنها من مديريات، يجب أن تكونوا جذريين بما يكفي لكي تستطيعوا أن تقوموا بتغيير جذري، يعني أن الشعب يطالب بقرارات ثورية من أجل النهضة. وهذا يعني تغييرا فكريا أو تغييرا في طريقة الحكم، وليس تغيير زيد بعمر.

وأخيرا، كنا قد حذرنا فيما سبق من تصدر التيار الاستئصالي للمشهد السياسي، وها نحن اليوم، نرى بعض الاستئصاليين يتطاولون على رموز الدولة؛ ولهذا نحذر مجددا من صعود التيار الاستئصالي أو من تصدره المشهد السياسي، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ حبذا لو نبقى في الموضوع وهي الأسئلة الشفوية، وإذا كانت هناك مواضيع أخرى، فنحن مستعدون للكلام فيها بكل...

أظن أن السيد الوزير لن يجيبك، وأرى أنك توجه كلامك إلى الصحافة، حتى يتم تسجيلك، هذا هو مقصودك، من أجل أن تبلغ رأيك من خلالهم، على كل حال، هذه الأمور لنا فيها حرية التعبير وكل منا يتكلم كما يحب وكل واحد مسؤول عن كلامه، وفي الأخير وبعد الانتهاء من الأسئلة الشفوية لي كلمة في اختتام هذه الجلسة..

(تصفيق)

قبل أن أحيل الكلمة إلى السيد فتاح طالبي، السيد الوزير يريد أخذ الكلمة، تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: نعم لي كلمة واحدة سيدي الرئيس بالنيابة.

كل من طلبوا مني استقبالهم قد استقبلتهم، وإذا كان هناك من رفضت استقباله...

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: السيد فتاح طالبي، تفضل الكلمة لك.

السيد فتاح طالبي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير، مرحبا بكم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذا السؤال الشفوي موجه إلى السيد وزير النقل.

سيدي الوزير،

سؤالنا يتضمن الاستفسار عن عدم فتح الميناء الجاف العمومي، رغم جاهزيته بولاية عنابة، وترك المجال للقطاع الخاص في زمن يحتاج فيه القطاع العمومي لكل الدعم وتحسين مداخيله؟

هل يترك القطاع العام المجال مفتوحا للقطاع الخاص ليعمل ويبقى يتحمل تراجع مداخيله، رغم الفرص التي تتاح أمامه لتوسيع نشاطه وتحقيق مداخيل إضافية، علما بأن الميناء الجاف الجديد، التابع للقطاع العام جاهز ولا يحتاج لجهد كبير لفتحه؟

وشكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة للسيد الوزير، والمدة 3 دقائق.

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة، المحترم، السيد فتاح طالبي، على طرحه السؤال الذي يتعلق بوضعية الميناء الجاف العمومي لولاية عنابة.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

تم إنشاء شركات لوجستيكية متعددة الأنماط، في إطار شراكة بين ثلاث مؤسسات عمومية، هي ميناء عنابة، ميناء سكيكدة والشركة الفرعية للنقل متعدد الأنماط (STM)، التابعة للمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF)، وذلك بموجب اتفاقية تم توقيعها بتاريخ 23 ماي 2012، ودخلت هذه الشركة حيز النشاط في شهر جويلية 2012، وتوظف حاليا حوالي 300 عامل.

تستغل هذه الشركة 4 مواقع، منها 3 على مستوى سكيكدة، أما الرابع فهو في منطقة العلاليف بولاية عنابة، على عكس المواقع الاستغلالية الثلاثة، المتواجدة في ولاية سكيكدة، فإن موقع العلاليف الذي يستغل حاليا الحاويات الفارغة، الواردة من ميناء عنابة، لا يزال ينتظر رفع بعض القيود العملية والتنظيمية للتمكين من استغلاله على أكمل وجه في مجال الخدمات اللوجيستيكية، وحتى تتحصل هذه الشركة على اعتماد ممارسة نشاط الميناء الجاف من إدارة الجمارك، يتعين عليها القيام بالعديد من الاستثمارات، التي تقدر قيمتها بحوالي مليار دينار جزائري، وتتمثل فيما يأتي:

– وضع نظام الحراسة عن بعد.

– توفير جسر وزن الحاويات.

– توفير الماسح.

– توفير نظام مضاد للحريق.

– إنشاء ـ أيضا ـ سياج حسب المقاييس.

بالإضافة إلى احترام الجوانب التنظيمية المذكورة آنفا، لابد من القيام بأعمال تهيئة وظيفية كثيرة مثلا: مخطط مناطق التخزين، مخطط مرور الشاحنات وآليات الشحن، مراكز الحراسة... إلخ، بما يسمح باستغلال عقلاني وآمن لهذا الميناء الجاف.

لقد قامت شركة (STM)، بإنجاز عدة أشغال، كالتلبيس بالخرسانة الإسفلتي، وذلك بمبلغ يقدر بحوالي 375 مليون دينار جزائري.

لا يزال برنامج الاستثمار قيد التنفيذ التدريجي، حسب الإمكانيات المالية للشركة، من أجل تطوير موقع العلاليق، غير أن الأزمة الصحية الناجمة عن وباء كورونا حالت دون إتمامه.

الجدير بالذكر، أن قانون المالية لسنة 2021، ينص على شروط جديدة لممارسة نشاط المخازن المؤقتة، وعلى جميع الموانئ الجافة التقيد بهذه الشروط الجديدة، مع العلم أن مصالح الجمارك جمدت منح استمدادات في الموانئ الجافة منذ سنة 2016.

آمل أنكم قد وجدتم، فيما عرضناه عليكم، إجابة وافية على انشغالكم، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع النقل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد فتاح طالبي.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، شكرا للسيد الوزير على الإجابة.

السيد الوزير،

سؤالي كان واضحا وهو حول الميناء الجاف، سيدي الوزير، لما تبقى الحاويات مدة 15 يوما في ميناء عنابة، بعدها يقومون بتحويلها إلى الميناء الجاف (ARCAN)، والله، يا سيدي الوزير، كأن الحاوية تبيت داخل فندق الشيراتون أو الأوراسي، 10 آلاف دينار لليوم، أيعقل هذا؟!

سيدي الوزير المحترم،

لعلمك يوجد اكتظاظ كبير بميناء الحاويات، وهذا يترتب عليه تأجير معالجة الحاويات من قبل الجمارك، ومدة المعاينة عموما تتجاوز 15 يوما، علما وأنه بعد 15 يوما يبدأ حساب رسم تأجير الحاويات الإضافي ويقدر بـ 7000 دينار جزائري للحاوية فما فوق، حسب حجم الحاوية عن كل يوم تأخير، والرسم يدفع لشركة أجنبية، وهي الشركة التي لها تعامل كبير في الشحن، وهي شركة (CNA)، وذلك بالعملة الصعبة (الدولار)، ونفيدكم بأن متوسط عدد أيام التأخير هو 5 أيام، ويمكن أن يصل إلى 10 أيام لبعض الحاويات، يعني أن كل حاوية تكلف المتعامل 35 ألف دينار جزائري لمدة 5 أيام، ما يعادل 270 دولارا في 5 أيام، يعني المبلغ الإجمالي الشهري المتوسط الذي يدفع للشركة الفرنسية

للحاويات (CNA) هو 270 ألف دولار شهريا، وهو مبلغ معتبر جدا، يصل سنويا إلى 3.240.000 دولار، يحول من الجزائر إلى فرنسا عن ميناء واحد، فماذا لو جمعنا كل ما يدفع بكل موانئ الوطن: جن جن، سكيكدة، بجاية، الجزائر، وهران، الغزوات... إلخ؟! أكيد أن المبلغ يعجز القلم عن كتابته، وهذا السبب يرجع إلى التماطل في معالجة ومعاينة الحاويات وبإمكاننا تدارك ذلك وتوفير مبلغ هام لميزانية الدولة.

أطلب منكم، سيدي الوزير، التنسيق مع وزارة المالية لوضع حد لهذا النزيف المالي، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية ووزير النقل بالنيابة: شكرا للسيد الرئيس بالنيابة.

شكرا للسيد العضو الكريم، هذه وضعية صعبة فيما يخص تحويل العملة الصعبة، بالنسبة لهذه الحاويات، وكان في مخطط عمل الحكومة إعادة النظر في هذا المجال، ونطمئنكم بأنه حاليا سنعيد النظر فيما يخص التكلفة الباهظة، التي ربما هي مفيدة للأجانب أكثر مما هي مفيدة للجزائر، وأنا أشكركم.

ليس لي إجابة على تعقيبكم، وقد أخذنا هذا الانشغال بعين الاعتبار، ونحن حاليا نقوم بمخطط من أجل التخلص من هذا المشكل، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ إسمح لي مرة أخرى بالتدخل، ولدي تعليق فيما يخص هذا الميدان.

حقيقة، الانشغال الذي طرحه السيد فتاح طالبي، له أهمية كبرى، وهذه الأشياء الخفية، غير الظاهرة هي الخطيرة؛ علاقاتنا في مجال النقل البحري بحسب القانون الدولي مع الدول الخارجية، لنا 50٪ من النقل الذي يدخل أو يخرج من الجزائر، هذا من مسؤوليات الأسطول البحري الجزائري، و50٪ المتبقية تكون لباقي الأطراف، وهذا بحسب القانون، وبحسب المعلومات التي أملكها، نحن حاليا لا نتجاوز 4٪ من التغطية بإمكانياتنا الخاصة، ما هو انعكاسها؟ أننا لما نجلب سلعة ما من الخارج يدخل في هذه العملية: النقل، التأمين والحاويات، هذه الأخيرة مستأجرة ولها آجال لو تتعطل عن آجالها يوما واحدا فإننا سندفع عن ذلك، وكل هذا بالعملة الصعبة، والمطلوب من القطاع هو إلزامية دراسة هذا المشروع؛ طبعا، ليس من حيث النقل فقط، بل المالية أيضا، ويجب مراجعة قطاع النقل البحري والوضعية الموجود عليها حاليا، وهذه القرارات يمكن اتخاذها بسهولة، من طرف سيادتنا وسيادتنا تمنحنا 50٪، وكيف نفرط في هذه السيادة؟!

هذا ما أردت إضافته ـ على كل حال ـ إلى المناقشة العامة؛ الآن، انتهينا من جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، أشكر جميع الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، الذين طرحوا الأسئلة، كما أشكر الأخت والإخوة الوزراء الذين قدموا إجابات لهذه الأسئلة، والتي طرحت فيها أشياء كثيرة لها أهمية كبيرة، ويجب أخذها بعين الاعتبار، سواء من جانب الحكومة أو من جانبنا، من أجل متابعة هذه الأشياء.

لقد تعلمت شيئا خلال هذه الجلسة، هي أن طريقة طرح السؤال وطريقة التعليق على السؤال يحتاج إلى دراسة، لأننا لما نرسل السؤال إلى الوزير مكتوبا، يجمع الوزير طاقمه لدراسة محتوى السؤال حتى يجيب قدر الإمكان عن كل ما تضمنه السؤال، ويأتي الوزير جاهزا للإجابة على مضمون السؤال المطروح، لكن حاليا ماذا يجري في نفس الوقت؟ في الرد أو السؤال يتم التطرق إلى جوانب أخرى؛ وهنا لابد أن تكون الأمور منظمة من أجل أن يعرف كل واحد منا مسؤوليته أين تبدأ وأين تنتهي، وفي الأخير، ما هي الخلاصة.

بعد الانتهاء من جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، ليس بإمكاننا ألا نتكلم عن هذا اليوم، ألا وهو يوم الشهيد، والذي يحمل معنى كبيرا، فلما نتكلم عن أول نوفمبر، ومرجعيتنا هي نوفمبر، أول ما يتبادر إلينا هو الشهيد، لأنه بفضل الشهيد وبفضل دماء هذا الشهيد استقلت البلاد.

.. (تصفيق)..

بفضل الشهداء نحن اليوم دولة وبهذا المكان الذي كان مستعمرا، نحن نتكلم أحرارا وهذا الفضل كله يرجع إلى الشهيد، لأن كل المجاهدين وأنا منهم وأتكلم بصفتي مجاهدا، كنت أسمع من بعض الشهداء في آخر لحظات حياتهم يقول: «تهلاو في الجزائر» وهو ينطق بالشهادتين،

يوصي بالحفاظ على الجزائر، ولست الوحيد الذي سمع هذه الوصية، فهو لا يطلب العناية بأولاده أو بعائلته، بل يطالب بالحفاظ على الجزائر، وهذه هي مهمتنا اليوم، يجب العناية والحفاظ على الجزائر.

.. **(تصفيق)** ..

صحيح، أننا منذ الاستقلال وصولا إلى يومنا هذا مررنا بمراحل، وهو شيء طبيعي فبناء الدولة لا يكون خلال عام أو عامين أو ثلاث، لكن عندما نتلقى صعوبات، من حين إلى آخر، نعود إلى مصدرنا ومرجعيتنا، والمتمثل في ثورتنا وحتى في الاستشهاد وفي الكفاح؛ عملنا بمبدإ سيل الدماء حق للجزائريات والجزائريين وحدهم، لأننا لو فتحنا الباب لكان هناك الكثير من المتطوعين الذين قدموا من البلدان العربية، بنية الكفاح إلى جانبنا، فقلنا لا، ساندونا سياسيا، ساندونا ماليا، ساندونا دبلوماسيا وساندونا بالسلاح، أما التضحية بالدم، فلا تحق إلا على الجزائري وهذا من أجل أن نحافظ على قرارنا السياسي، لأن من يشاركك إسالة الدماء يأتيك غدا ليقاسمك القرار، نحن درسنا منذ البداية قضيتنا حتى نحافظ على استقلالية قرارنا. وفترة السبع سنوات ونصف السنة، خلال الثورة، كانت هناك مشاكل وكانت هناك صعوبات وكانت فيها خلافات، لكن في الأخير كللت بالنجاح، فما هو سر هذا النجاح؟ هو أننا لم نتخل عن مبادئنا الأساسية، رغم جميع محاولات الوساطة بيننا وبين فرنسا من طرف الأشقاء، والذين كانوا صادقين في بعض الأحيان، ممن أرادوا التدخل بيننا وبين فرنسا، وبصفة خاصة لما قدم الجنرال ديغول، قلنا لهم: «بارك الله فيكم، عندما تريد فرنسا المفاوضة، فنحن مستعدون، نحن نعرفها وهي تعرفنا» ولم نقبل بوسيط بيننا وبين فرنسا، فما هي خلفية ذلك؟ لأنه عندما يكون وسيط أو اثنان سيفكر في مصالحه قبل أن يفكر في مصلحة الجزائر، ومثال ذلك القضية الفلسطينية، لما أسندت للوسطاء طال بها الزمن 70 سنة؛ بالنسبة لنا، نحن تفادينا هذه الغلطات، وبقينا على موقفنا حتى أخضعنا الاستعمار الفرنسي، وأجبرناه على المفاوضة مباشرة مع جبهة التحرير الوطني، لكن في نفس الوقت وأثناء مفاوضاتنا، كانت لفرنسا خلفيات كما كانت لنا نحن خلفيات، في المفاوضات وحتى في نتائج المفاوضات، كل منا أعد حساباته، لكن في نفس الوقت كنا قد وصلنا إلى حد أننا لما نتخذ قرارا ما، نفكر في الانعكاس الذي يحدثه على الأجيال اللاحقة، والحمد لله أننا تفاوضنا مع الاستعمار الفرنسي ونجحنا في مفاوضاتنا.

نحن اليوم، وما دمنا قد رجعنا إلى الذاكرة التي لها أهمية لأبنائنا وللأجيال القادمة، من أجل أن يعلموا بالتضحيات والمراحل التي مررنا بها، حتى هذه المرحلة، والفضل يعود إلى رئيس الجمهورية وبالمناسبة نحمد الله على رجوعه، والحمد لله على شفائه .. **(تصفيق)** .. والحمد لله، فقد كنا نقول دائما من منبرنا هذا، بأن السيد الرئيس سيعود ويكمل ممارسة مهامه النبيلة والتاريخية، وقد أكدناها عدة مرات، والحمد لله، الرئيس اليوم موجود، وهو من حرك هذا الجانب الخاص بالذاكرة، حتى مع الرئيس الفرنسي.

فاليوم عندنا ذكرى مجازر الثامن ماي (يوم وطني للذاكرة)، ولدينا قناة خاصة بالذاكرة، وفتحنا كذلك ملفا مع فرنسا حول الذاكرة أيضا.

في هذه الفترة الأخيرة، كان هناك ما يسمى بتقرير السيد ستورا، كمؤرخ وكاتب مختص بالثورة الجزائرية، هذا التقرير طلبه رئيس الجمهورية الفرنسية من المؤرخ الفرنسي، الذي تابع القضية الجزائرية منذ الثورة، وأعلن مؤخرا عنه؛ هذا التقرير فرنسي ـ فرنسي، وليس لنا فيه شيء، فهذا رأيهم ونظرتهم، لكن نظرتنا هي نظرة أخرى، التاريخ بالنسبة إلينا لا نراه من خلال نهاية الاستعمار فقط، بل منذ بدايته إلى غاية نهايته، أي من 1830 حتى 1962، هذه هي نظرتنا، نقول إن الشيء الأساسي، لما نتكلم مع الدولة الفرنسية ونذكرها ونذّكر الجميع، أننا عندما قمنا بالثورة كان ذلك ضد الاستعمار الفرنسي، وليس ضد الشعب الفرنسي، وفي سنوات الكفاح كنا نفرق دائما ما بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي، ولما طردنا الاستعمار من بلدنا وعاد إلى فرنسا تحول إلى أحزاب وجمعيات ولوبيات، وهذا ما يعرقل كتابة التاريخ الحقيقي والمصالحة الحقيقية مع الدولة الفرنسية، هذا كفاح على كل حال، وكما قررنا في تصريح أول نوفمبر الذي مازال صالحا كمرجعية، يجب أن نكتب تصريحا آخر أيضا حول الذاكرة؛ حيث تحدد مراحل كيفية مراجعة الذاكرة، من أين نبدأ؟ ما هو مفهومها؟ هناك شيء ذو أهمية كبيرة، فاستعمار الجزائر فريد في العالم، لأنه ليس استعمارا فقط، بل كانت سياسة إبادة شعب كامل وتعويضه بشعب آخر، هذا هو مفهوم الاستعمار الاستيطاني الذي عاشته الجزائر وليس هناك من

عاش مثله، فكل البلدان التي استعمرت، سواء في إفريقيا أو آسيا لم يكن استعمارها مماثلا لاستعمار الجزائر، لقد كان استعمارا استيطانيا، وكانت إبادة لتعويض شعب بآخر أوروبي، وقد رأينا أن المعمرين الذين كانوا هنا لم يكونوا من الفرنسيين فقط، بل كانوا من مالطا، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، وكثير من الجنسيات الأوروبية، هذا الاستعمار الاستيطاني يمكن أن أقارنه مع استعمار أمريكا الشمالية، التي كان سكانها الأصليون هم الهنود الحمر وكان لهم تاريخ، والذين ذهبوا وعمروا هناك جاؤوا من أوروبا، والآن أمريكا الشمالية فيها عدة أعراق، هذا كمقارنة وكما قلت هذا رأيي الخاص وأنا أتكلم كمجاهد، وهذا التحليل موجود في تفكيرنا منذ القدم، ونقول إن استعمارنا مشابه لاستعمار أمريكا الشمالية، حتى نقدر أهمية الموضوع، فعندما نتكلم عن الذاكرة لا يكون كلاما هكذا وفقط أو مجرد كلام وحكايات بل كلاما في العمق...

الآن، ما عشناه وبصفة خاصة منذ عامين، نحن على أبواب ذكرى الحراك المبارك، وكنا من المؤيدين لهذا الحراك، ليس هذا وفقط بل عن طريق القرارات والخطابات هنا والموجهة إلى الخارج، لما مثلت المجلس دوليا حَيَيْتُ الحراك ووصفته بالحراك الشعبي المبارك، الذي عبر عن رأيه وعن رغبته، ونحن على موعد خلال هذه الأيام مع الذكرى الثانية للحراك وفي مفهوم الحراك، هناك من يتفهم حقيقة الحراك الشعبي، لأن مبدأنا هو: «من الشعب وإلى الشعب» كما جاء في بيان أول نوفمبر، ولأن صورتنا لا تندرج تحت اسم حزب أو زعامة، فعوضت الزعامة بشعار «من الشعب وإلى الشعب» وكذلك مبدأ «العمل الجماعي» فليس هناك رأي واحد يسيطر على آراء الجماعة، وهذا شيء مفروغ منه.

عشنا الحراك منذ البداية، وتدريجيا، مرحلة بمرحلة، محطة بمحطة، وصلنا إلى الانتخابات الرئاسية، وفي هذه المرحلة ترشح خمسة من الجزائريين لهذا المنصب، ورئيس الجمهورية الحالي نجح في هذه الانتخابات، وكانت انتخابات نزيهة؛ ولأول مرة أصبح لدينا سلطة مستقلة لمراقبة الانتخابات، وقد لعبت دورها كما ينبغي، وبعد فوز الرئيس في الانتخابات، باقي المترشحين الذين كانوا معه اعترفوا بالنتائج، وكل واحد منهم صرح وقال: «أعترف بنتائج هذه الانتخابات» وهذه سابقة في تاريخ الجزائر، وكانت رسالة قوية وجهت إلى أعداء الجزائر، يوم تم تنصيب الرئيس ـ وهذا ما قلته عدة مرات وأكرره ـ فإن باقي المترشحين في الانتخابات الرئاسية الذين لم يفوزوا، حضروا تنصيب رئيس الجمهورية.

بعد نجاح الرئيس في الانتخابات، قدم برنامجه إلى الشعب بـ 54 التزاما، بمعنى أن الشعب انتخب برنامجه أيضا، ثم انتقلنا إلى الدستور، الذي وعد به الرئيس ليصبح لدينا دستور جديد.

لما نذهب إلى انتخابات تشريعية ونختار الوقت المناسب من أجل التشريعيات، وذلك بعد مناقشة مشروع قانون الانتخابات، فهذا كله من التزامات ووعود الرئيس.

اليوم عندما نرى المعارضة الموجودة، والتي كانت طبيعية خلال هذه الفترة، ولكن في بعض الأحيان تكون بطريقة غير معقولة، ورغم ذلك نتقبل الأمر ونعالج كل ذلك سياسيا، لكن عندما تكون الطريقة غير معقولة، إضافة إلى التدخلات الأجنبية، فهذا هو الخطر! واليوم قد تبين أن هناك مؤامرة كبيرة تحاك ضد الجزائر، لماذا؟

أولا، لأن الجزائر منذ الثورة ـ كما قلت ـ هي محافظة على استقلال قرارها السياسي، والجزائر لا تتدخل أبدا في الشؤون الداخلية الخاصة بالدول، والجزائر لن تقبل أبدا أن يُتدخَل في شؤونها الداخلية، وكثير من الدول لا تحبذ هذا المبدأ لدى الجزائر، فإما أن تنتمي إلى هذا أو ذاك، لكننا لا ننتمي إلى أي أحد!

الشيء الهام أيضا، الذي يكتسي أهمية كبيرة، وإن شاء الله، نتطلع إليها مستقبلا وبشكل أدق، هناك من لا يحب الديمقراطية الحقيقية في الجزائر، لأنهم علموا أننا وضعنا أسسا وسنبني ديمقراطية حقيقية، وبدأنا أيضا في بناء دولة حقيقية بمؤسساتها، وبدأنا أيضا بتنظيم وبناء النشاط السياسي، وكذا دور المجالس المنتخبة التي تمثل الشعب الجزائري، كل هذا لا يحبذه أعداء الجزائر، ولا يحبذون أن تصل الجزائر إلى هذا المستوى.

وعليه، هناك مناورات وتدخلات، أنا لا أتكلم عما هو موجود في محيطنا، من ليبيا إلى الساحل إلى الصحراء الغربية إلى فلسطين، ففي جميع هذه القضايا الجزائر موقفها واضح، هذا الموقف من الجزائر لا يساعد البعض، كما رأيتم في ليبيا مثلا، عندما قال رئيس الجمهورية: إن ليبيا خط أحمر، هكذا قالها، وقال: لن يتدخل أحد في الشؤون

الداخلية الخاصة بليبيا، وكان ضد التدخلات الأجنبية في ليبيا، وأضاف أن المشكل الليبي هو «ليبي ـ ليبي» وحل مشكلة ليبيا يكون ما بين الليبيين، هم من يحلون مشكلتهم ونحن نساعدهم في ذلك من دون التدخل في الشأن الداخلي، وهذا ما قاله الرئيس منذ البداية، وبعدها تلاحقت الأحداث، من محطة برلين إلى دخول الجيش التركي إلى ليبيا... إلخ، واليوم التقى الليبيون كما قال الرئيس، وكما دعت إليه الجزائر، ولكن لن يذكر أحد أن هذا اقتراح الجزائر أو كان من طرف الجزائر أولا، وأصبح القول بأن بعض الناس ممن جاؤوا مؤخرا هم من اقترحوا هذا؛ تجربة ليبيا تجعلنا نعرف بأنهم جربوا وحاولوا بجميع الطرق من أجل ألا تنجح الجزائر في مسارها الديمقراطي، لكن نحن ـ إن شاء الله ـ سوف ننجح بفضل المخلصين لهذا البلد، بفضل شبابنا، لأن ما نعدّه الآن سيكون لأبنائنا، وذلك بفضل وعي شعبنا، وشعبنا واع ويعلم من هو على الطريق الصحيح ومن هو ضد البلاد؛ وأذّكر بشيء واحد، ذي أهمية، مباشرة بعد تنصيب رئيس الجمهورية، يوم وفاة قائد الأركان، الفريق القايد صالح، رحمه الله، تلك الهبة الشعبية خلال تشييع جثمانه، هل تتذكرون عندما ذهبنا إلى «مقبرة العالية»؟ أتذكرون هبة الشعب تلك؟ من قام بتجنيدهم؟ من أحضرهم وناداهم؟ هم لوحدهم، وبينوا هنا لحمة الشعب مع الجيش، ليست مسألة أشخاص، لأن جيشنا يختلف تماما عن باقي الجيوش، وقد حاولوا حتى في بداية الاستقلال.. وبعض الناس تكلموا وأرادوا استبداله بالقوة المحلية، هذه حقيقة لكن تجاوزناها، فالجيش بعد قيام دولة الجزائر إبان الاستقلال أعطيت له مهام وتسمية «الجيش الوطني الشعبي» وليس جيش الجزائر مثل تونس «جيش تونس» أو المغرب «جيش المغرب»، أو فرنسا «جيش فرنسا»، أو أمريكا «جيش أمريكا»، فنحن الجيش الوطني الشعبي .. **(تصفيق)**.. لأن معناها ومغزاها هو أن هذا الجيش مرتبط بالوطن والشعب، وهذه هي مهمته.

لمدة فاقت السنة، والمظاهرات كل يوم جمعة وفي بعض الأحيان عبر كل القطر الجزائري، بالآلاف والملايين، هل أريقت قطرة دم واحدة؟ هذا انتصار لشعبنا، وهذا انتصار للجيش الوطني الشعبي، لم تسل ولا قطرة دم واحدة، في نفس الوقت، رأينا مظاهرات أخرى بأوروبا وفي فرنسا بالذات، إصابات لدى بعض المتظاهرين، جراء المواجهة مع قوات الأمن، لكن رغم هذا لا يستطيع أحد أن يتدخل في شؤونهم الداخلية، واليوم يريدون التدخل في شؤوننا الداخلية!

على كل، هذا ما أردت قوله بهذه المناسبة وبصفة خاصة في ذكرى يوم الشهيد، ونحن أمام مراحل هامة وتاريخية. واستمرارا لبرنامج الرئيس، الحمد لله، بعد عودته مباشرة بدأ في الاتصال مع الأحزاب، من أجل التشاور والتحاور معهم، وعلى كل حال مازالت هناك ملفات أخرى، حتى نكون كلنا واعين، لأننا كلنا في خدمة البلاد ومصلحة الجزائر، وإن شاء الله عملنا وعمل السيد الرئيس يحقق الأهداف والأشياء التي تمنيناها وقررناها، وتكون لنا، إن شاء الله، مناسبات أخرى، لأن هناك أحداثا كثيرة قادمة ومهام تنتظرنا في قادم الأيام والأشهر وحتى السنوات القادمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر وبارك الله فيكم.. **(تصفيق)** .. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الواحدة زوالا والدقيقة الثالثة والعشرين

ملحق

أسئلة كتابية

1 ـ السيد عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور و المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الآتي نصه:

لقد أعلن السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عن عدد 25000 جزائري وجزائرية عالقين خارج الوطن منذ بداية انتشار الفيروس.. ظروف صعبة جدا يعيشونها انعدمت فيها كل الموارد المادية والإنسانية، فيهم من توفي وفيهم المريض وفيهم المحتاج وفيهم من لم يستطع حضور جنازة أهله وأقربائه.. وفيهم من انتهت صلاحية تأشيرته. حان الوقت لوضع برنامج خاص بأبنائنا وإرجاعهم لأرض الوطن، الأغلبية منهم تستطيع دفع تكاليف تحليل (PCR) والأكثرية تستطيع دفع تكاليف تذكرة الطائرة والكثير منهم لا يستطيعون تحمل التكاليف.

السيد الوزير الأول، أسطول الخطوط الجوية الجزائرية يستطيع وفي ظرف عشرة أيام نقل جميع العالقين طبعا باحترام البروتوكول الصحي مع العلم أن الخطوط الجوية تعاني من أزمة مالية خانقة لتقليل ـ وهذا البرنامج سيسمح بتخفيف ـ أزمتها المالية.

السيد الوزير الأول، بتعليمات منكم لسفرائنا بالخارج تستطيعون تجميع العالقين في الدول التي تسمح بالطيران الخارجي ومن ثم إجلاء الجميع وفق خطة وبرنامج مدروس.. هذا الكابوس الكبير الذي يعيشه مواطنونا يجب أن ينتهي في أسرع وقت. كما يمكن وضع شروط صحية والسماح بدخول الجزائريين المهاجرين والمنتظمين.. لقد راسلنا الوزارات المعنية لكن الجميع ينتظرون تدخلكم بصفتكم الوزير الأول وبصفتكم المسؤول الأول عن الجهاز التنفيذي، هاته المسؤولية واجب وطني.. لقد استأمنكم رئيس الجمهورية على تسيير الحكومة ومنها تسيير شؤون المواطنين وحل مشاكلهم وهاته مسؤولية ثقيلة أن يتعذب المواطنون لشهور دون رعاية ولا مساعدة، أتمنى أن تتدخلوا عاجلا لإنهاء هاته المعاناة التي طالت.

ـ ما هي الإجراءات العملية المستعجلة التي ستتخذونها للسماح لجاليتنا بالدخول إلى أرض الوطن وخاصة العالقون في أقرب وقت ممكن؟

تقبلوا مني، السيد الوزير الأول، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 ديسمبر 2020

عبد الوهاب بن زعيم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الشؤون الخارجية:

السيد العضو المحترم،

بعد التحية والسلام؛

إسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن امتناني للعناية التي تولونها لوضعية المواطنين الجزائريين العالقين بالخارج نتيجة تفشي جائحة كورونا وللإجراءات المتخذة في هذا الشأن من قبل السلطات العمومية قصد حماية بلدنا من هذا الوباء الخطير.

أما فيما يتعلق بسؤالكم حول الإجراءات العملية المستعجلة المتخذة من قبل الدولة للسماح لجاليتنا، وخاصة العالقين منها، بالدخول إلى أرض الوطن في أقرب وقت، فإن السلطات العليا لم تدخر أي جهد، كما تعلمون، في الاستجابة إلى نداءات مواطنينا العالقين بالخارج منذ قرار غلق الحدود، للتصدي لهذا الوباء حيث تم تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح عمليات الإجلاء لاسيما العمليات الحالية حيث لاتزال ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية تسجل المواطنين العالقين والراغبين في العودة إلى بلدهم الأم.

هذا وبالرغم من المضاعفات الحالية لهذا الوباء والتي أصبحت تعرف بـ«السلالة الجديدة لفيروس كورونا» والتي ظهرت مؤخرا في بعض البلدان فإن السلطات العليا للبلاد أبقت على البرنامج المسطر للإجلاء من خلال تسخير

03 رحلات يومية من باريس لتمكين جاليتنا من العودة إلى أرض الوطن مع إعطاء الأولوية للحالات المستعجلة كالمرضى وكبار السن والطلبة الذين أنهوا دراستهم والعمال والموظفين المنتهية عقود عملهم.

وتفضلوا، السيد العضو المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2021

صبري بوقدوم
وزير الشؤون الخارجية

2 ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمادتين 69 و76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه :

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

عملا بأحكام الأمر رقم 06 ـ 03 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وتطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 300 المؤرخ في 1995/10/04 المحدد للامتيازات الخاصة بالموظفين المؤهلين التابعين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية العاملين في بعض الولايات، وكذا أحكام المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 314 المؤرخ في 1993/12/19 المتضمن إحداث مناصب مندوبين ومكلفين بمهمة ومساعدين للأمن ويحدد مهامهم وقانونهم الأساسي، وبعد تصنيف المندوبين والمكلفين بمهمة ومساعدي الأمن حسب المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 2012/10/24 الذي ينص على ذلك، وكذا مذكرة وزير الداخلية والجماعات المحلية رقم 6216 المؤرخة في 2012/10/31 التي تنص على أنه وزيادة على الراتب الرئيسي الناتج عن إعادة التصنيف المحدد في النقطة الأولى بهذه المذكرة، يستفيد شاغل منصب المكلفين بمهام الأمن لدى رئيس الدائرة ومساعدي الأمن لدى البلدية من النظام التعويضي المرتبط برتبة متصرف رئيسي المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 134 المؤرخ في 2010/05/31 المؤسس للنظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية وتم تكييف ذلك بموجب قرارات.

واعتبارا لما سبق يعاني المكلفون بمهام الأمن لدى رئيس الدائرة ومساعدي الأمن لدى البلدية، من عدم تقاضيهم لمنحة الامتياز المقدرة بـ 30٪ كتعويض نوعي على المنصب، مما اضطر الكثير منهم اللجوء إلى القضاء للحصول على حقوقهم في مجال التعويض، وبالفعل كانت الأحكام لصالحهم وتقاضوا حقوقهم إلى غاية 2015، لكن الإدارة المحلية بولاية الجلفة لم تستمر في دفع تلك التعويضات رغم وضوح النصوص القانونية المتعلقة بذلك، كما أن القليل منهم لم يلجأ إلى القضاء ولم يستفد من هذا التعويض رغم ما بذلوه خدمة للمصلحة العامة باعتبارهم أعوان الدولة.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المكلفين بمهام الأمن لدى رئيس الدائرة ومساعدي الأمن لدى البلدية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات هذه الفئة وحث مصالحكم بولاية الجلفة على تسديد مستحقاتهم وفقا للنصوص القانونية المنظمة لهذه الوظيفة، لاسيما المذكورة أعلاه؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بتقديم سؤال كتابي بخصوص عدم استفادة المكلفين بمهمة الأمن لدى رؤساء الدوائر ومساعدي الأمن على مستوى البلديات من منحة الامتياز كتعويض نوعي عن المنصب، وردا على ذلك يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة التالية:

تجدر الإشارة إلى أنه طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 314 المؤرخ في 19 ديسمبر 1993 لاسيما

المادة 5 منه، يصنف الموظفون المعينون في هذين المنصبين استنادا إلى رتبة متصرف رئيسي، ويستفيدون بالتالي من الامتيازات المرتبطة بهذه الرتبة.

في هذا الإطار، وبالرغم من عدم استيفاء بعض الشاغلين لهذا المنصب لشروط التعيين المحددة بموجب التنظيم المعمول به، لاسيما بالنسبة لمستوى التأهيل الموافق لهذه الرتبة المصنفة في فئة التأطير، فقد تمت تسوية هذه الوضعية بموجب تعليمة وزارية مشتركة مؤرخة في 24 أكتوبر 2012، حيث سمح هذا النص بإعادة تصنيف الأعوان في رتبة متصرف رئيسي حسب النصوص الجديدة واستفادتها من الأجور الموافقة لرتبة متصرف رئيسي بما في ذلك نظام التعويضات الخاص برتبة متصرف رئيسي، مع تطبيق النظام التعويضي بأثر رجعي ابتداء من أول يناير 2008، أما بخصوص منحة الامتياز المقدرة بـ 30٪ الواردة في سؤالكم فهي غير مكرسة في أي نص تنظيمي يسمح بصرف هذه المنحة.

تفضلوا ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 10 فيفري 2021

كمال بلجود
وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

3 ـ السيد مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

في إطار إعادة الاعتبار للبنايات القديمة بمدينة سكيكدة التي أصبحت تشكل خطرا على حياة المواطنين وأملاكهم، وشوهت المنظر العام للمدينة، إستفادت ولاية سكيكدة سنة 2016 من غلاف مالي شكل الشطر الأول الخاص بعملية إعادة الاعتبار لهذه البنايات قدر بـ: 1.5 مليار دينار جزائري وخصص لترميم بنايات الشارع الرئيسي «ديدوش مراد».

وأسندت العملية إلى مجمع جزائري ـ إسباني مكون من هيئة الرقابة التقنية للبنايات «CTC» ومكتب الدراسات الإسباني «أكيدوس ـ AQUIDOS» وخلصت الدراسة التي قام بها هذا المجمع إلى إحصاء 127 بناية معنية بالترميم تضم 604 مسكن و350 محل تجاري، وزعت على 24 حصة، وقسمت العملية إلى مرحلتين، الأولى استعجالية تخص حماية البنايات المهددة بالإنهيار، والثانية ترميم هذه المباني والمحافظة على الطابع الهندسي الأصلي للنسيج العمراني ككل.

وبالفعل إنطلقت أولى عمليات الترميم سنة 2016 ومست الحصة رقم «14»، ثم الحصة رقم «17» سنة 2017 حيث تكفلت بالأشغال مؤسسة جزائرية خاصة.

لكن فجأة توقفت عملية الترميم وانسحب مكتب الدراسات الإسباني لأسباب مجهولة، وبقيت المباني مسندة بأوتاد حديدية تقاوم خطر الانهيار، ولا نعلم أي مصير ينتظر مباني هذا الشارع والعديد من مباني أحياء المدينة القديمة التي صنفت في الخانة الحمراء من قبل هيئة الرقابة التقنية للبنايات «CTC».

سيدي الوزير،

السؤال المطروح:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها دائرتكم الوزارية لاستئناف عملية الترميم بشارع «ديدوش مراد» والتكفل بباقي أحياء المدينة القديمة التي لا تقل قدما وهشاشة؟

في انتظار ردكم، تفضلوا سيدي الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2021

مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة ـ بموجب الإرسال الوارد ذكره بالمرجع أعلاه، بطرح انشغالكم المتعلق بتوقف عملية ترميم المباني القديمة بشارع «ديدوش مراد» بولاية سكيكدة.

وعليه، يشرفني أن أعلمكم أن العملية قد أسندت إلى مجمع جزائري ـ إسباني مكون من الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للبناء (CTC) ومكتب الدراسات الإسباني (AQUIDOS)، إلا أن هذا الأخير قد تخلى عن مواصلة الدراسة بسبب مغادرة العمال للجزائر، ولم يعد يستجيب لمختلف الدعوات والمراسلات الموجهة له من أجل استئناف المهمة.

ولتجنب أي نزاع مع الطرف الأجنبي، فإن ديوان الترقية والتسيير العقاري بصدد طلب استشارة قانونية لدى قسم الصفقات العمومية بوزارة المالية، من أجل النظر في إمكانية تحويل الصفقة للشريك الوحيد «الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للبناء» والذي سيستند على مكتب دراسات مختص عن طريق المناولة، واستبعاد الشريك الأجنبي (AQUIDOS) كحل لإعادة بعث الدراسات، وفي حالة الرد السلبي فإن الديوان سيكون ملزما باللجوء إلى فسخ الصفقة وإعادة الإجراءات من جديد.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 فيفري 2021

كمال ناصري
وزير السكن والعمران والمدينة

4 ـ السيد مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يتواجد داخل الحرم الجامعي لجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة مجموعة من السكان يبلغ عددهم 29 عائلة، تحتل أماكن عند مدخل وأطراف الجامعة ووسط الفضاءات البيداغوجية والكليات، ويمثل هذا الوضع مصدر قلق دائم لاسيما بالنسبة لأمن الأشخاص والممتلكات والمظهر العام للجامعة، وبالرغم من استفادة عدد من العائلات في السنوات السابقة من سكنات في إطار صيغة السكن الريفي، بقيت تلك المشار إليها أعلاه تنتظر التفاتة تمكنهم بدورهم من الاستفادة من سكنات لائقة ودائمة.

وعليه سيدي الوزير،

السؤال المطروح:

ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها للتكفل بهذه العائلات بمنحها سكنات خارج الحرم الجامعي، وتمكين إدارة جامعة سكيكدة من تأمين محيطها والمرافق والممتلكات التابعة لها؟

في إنتظار ردكم تفضلوا ـ سيدي الوزير ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2021

مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال الإرسال المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، برفع انشغالكم المتعلق بإجراءات التكفل بالعائلات التي لا تزال تحتل مدخل وأطراف جامعة 20 أوت 1955 بولاية سكيكدة.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن مصالح الولاية قد تكفلت بـ 57 عائلة مقيمة داخل الحرم الجامعي، وذلك من خلال الموافقة على إنجاز سكنات ريفية جماعية لفائدتهم، وتم تعيين الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري بسكيكدة كمرقي عقاري للمشروع.

أما بخصوص 29 عائلة المتبقية، المعنية بسؤالكم، والتي لا تزال تقطن بمدخل وأطراف الجامعة، فالأمر يعود للسلطات المحلية والولائية لدراسة كيفية التكفل بها في إطار إعادة الإسكان سواء عبر البرنامج المخصص للقضاء على السكن الهش أو من خلال صيغ أخرى.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 فيفري 2021

كمال ناصري
وزير السكن والعمران والمدينة

5 ـ السيد مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

نصت التعليمة رقم 348 المؤرخة في 06 نوفمبر 2019 الصادرة عن السيد الوزير الأول، والمتعلقة بإنشاء لجنة وزارية مشتركة تحت رئاسة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية تتكفل باقتراح تدابير عملية على الحكومة من أجل رفع القيود التي تعيق إعداد عقود الملكية للمستفيدين من المساكن العمومية وكذا المالكين الخواص للمباني المقامة على تجزئات أو في إطار تعاونيات عقارية، تمكنهم من الانتفاع والتصرف بحرية في أملاكهم، كما يساهم هذا الإجراء في تسوية السوق العقارية وإعداد قاعدة معطيات حقيقية للحظيرة السكنية الوطنية، وتحديد الوعاء الجبائي المتعلق بالرسوم والحقوق المرتبطة بالملكية بصفة دقيقة.

وحسب التعليمة المشار إليها أعلاه، تتفرع اللجنة الوزارية المشتركة إلى لجان محلية يرأسها السادة الولاة مهمتها إحصاء المساكن المعنية بهذه العملية وتحديد القيود التي تعيق تسوية وضعيتها واقتراح التدابير الكفيلة بإعداد عقود الملكية في آجال لا تتعدى ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ صدور هذه التعليمة.

غير أن تجسيد هذه العملية لم ير النور إلى يومنا هذا بسبب التباطؤ الكبير الذي تسير به على المستوى المحلي، وبالتالي عدم تحقيق أهدافها التي تكتسي أهمية بالغة للمواطن و السوق العقارية والخزينة العمومية .

السؤال المطروح، سيدي الوزير الأول؛

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها والتعليمات التي ستسدونها للجنة الوزارية المشتركة واللجان المحلية على مستوى الولايات لدفع هذه العملية والانتهاء من إعداد عقود ملكية مساكن المواطنين المعنيين في أقرب الآجال؟

في انتظار ردكم تفضلوا ـ سيدي الوزير الأول ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والإحترام.

الجزائر، في 7 جانفي 2021

مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ بتقديم سؤالكم الكتابي إلى السيد الوزير الأول بخصوص تفعيل عمل اللجنة الوزارية المشتركة المنشأة بموجب تعليمة السيد الوزير الأول رقم 348 بتاريخ 06 نوفمبر 2019، المكلفة باقتراح التدابير العملية لرفع القيود التي تعيق إعداد عقود الملكية للمستفيدين من مساكن عمومية وكذا المالكين الخواص للمباني المقامة على تجزئات أو في إطار تعاونيات عقارية، وردا على ذلك يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة التالية:

درست الحكومة خلال تقديم وضعية البرامج السكنية مسألة التأخر في إعداد ومنح عقود ملكية المساكن. في هذا الموضوع، تقرر وضع حيز التنفيذ برنامج عمل يهدف إلى معالجة هذه المسألة.

من أجل هذا، تم إنشاء ـ على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ـ فوج عمل قطاعي وزاري مشترك يوم 11 نوفمبر 2019، يضم كل من وزارات: المالية، السكن والعمران والمدينة والفلاحة والتنمية الريفية، حيث عقدت اللجنة عدة اجتماعات لدراسة الملف، وقد استخلصت اللجنة الوزارية المشتركة أن بعض الحالات يمكن التكفل بها محليا دون اللجوء إلى السلطات المركزية، حيث اقترحت في هذا الصدد تشكيل لجان ولائية للتكفل بهذه الحالات، وتم تنصيبها، ومهامها تتمثل في:

ـ القيام بإحصاء كل المساكن المعنية بالتسوية بعنوان الملكية.

ـ تحديد القيود التي تعرقل إعداد عقود الملكية بالنسبة لكل حالة.

ـ رفع القيود المحددة والسماح بإعداد عقود الملكية بالنسبة للحالات التي يمكن معالجتها محليا وتحديد الحالات التي تستوجب اتخاذ تدابير مركزية.

وقد عكفت اللجان الولائية، رغم الظروف الاستثنائية التي عرفتها البلاد جراء انتشار جائحة كورونا كوفيد ـ 19 والإجراءات الوقائية التي اتخذت لمواجهة انتشارها، على مواصلة عملها ودراسة الملفات التي تم إحصاؤها في هذا الشأن، حيث تم تسوية العديد من الملفات، لاسيما المتعلقة منها بالسكنات العمومية.

وستواصل اللجان الولائية عملها، بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة، إلى غاية تسوية كل الملفات المحصاة في هذا الإطار.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 11 فيفري 2021

كمال بلجود
وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

6 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار تطبيق الدستور وقوانين الجمهورية وإرساء نظام التوزيع العادل للثروات على الولايات، لإخراج الولاية والبلديات التابعة لها من عزلتها وتحسين الخدمات وفتح مناصب شغل جديدة، والقضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية، والحد من الفوارق الاجتماعية ولتنفيذ ذلك، يتطلع سكان ولاية الجلفة ذات الكثافة السكانية المعتبرة لتسجيل مشاريع تنموية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وضمان الحد الأدنى من العيش الكريم، للإشارة أن ولاية الجلفة عرفت خلال السنوات الماضية ركودا تنمويا كبيرا، بسبب عملية التجميد التي مست عديد القطاعات وفوتت هذه العملية فرصة ثمينة للنهوض بالتنمية المحلية المتوقعة، كما ساهمت عملية التجميد في توقف تسجيل برامج جديدة لتواصل وتستكمل البرامج القديمة.

وتبعا للمصادقة على قانون المالية بعنوان سنة 2021، وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي البرامج التنموية المسجلة لولاية الجلفة بعنوان السنة المالية لسنة 2021؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2021

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

يشرفني أن أوافي السيد محمد قطشة، عضو مجلس الأمة، بعناصر الإجابة عن سؤاله والذي يمكن إجماله فيما يلي:

1 ـ قانون المالية 2021:

إستفادت ولاية الجلفة من العديد من المشاريع في إطار قانون المالية 2021، وهذه المشاريع خصت العديد من القطاعات والقطاعات الفرعية، بمبلغ إجمالي قدره 4.219 مليار دج كرخصة برنامج، من ضمنها:

ـ 3.946 مليار دج، بالنسبة للمشاريع الجديدة المسجلة، منها 1،6 مليار دج، بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية.

ـ 0.272 مليار دج، لإعادة التقييم.

وبخصوص اعتمادات الدفع استفادت الولاية من 288.6 مليار دج، منها 1.6 مليار دج للمخططات البلدية للتنمية.

تجدر الإشارة إلى أن المشاريع المسجلة لسنة 2021 هي مفصلة في الملحقين رقم 01 و02.

2 ـ التذكير بالتبليغات 2017 ـ 2020:

من الضروري التذكير أنه بالنسبة للأربع سنوات

الأخيرة، بداية من سنة 2017 إلى غاية 2020، استفادت هذه الولاية من مبلغ إجمالي بقيمة 35.746 مليار دج كرخصة برنامج و33.386 مليار دج كاعتمادات دفع. إن العرض المختصر لبرنامج التجهيز العمومي حسب القطاع فهو كالآتي:

ـ الصناعة: بمبلغ 4.31 مليار دج أي (12.05٪) بالنسبة للمبلغ الإجمالي لرخص البرامج الممنوحة على مدار الفترة 2017 ـ 2020.

هذا المبلغ يخص برنامج القطاع الفرعي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والحرف والذي تم تخصيص معظمه لإنجاز منطقة صناعية بعين وسارة بمبلغ 4 مليار دج سنة 2019.

ـ الفلاحة والري: بمبلغ 10.22 مليار دج أي (27.08٪) بالنسبة للمبلغ الإجمالي لرخص البرامج الممنوحة خلال الفترة 2017 ـ 2020.

هذا المبلغ خصصت غالبيته للقطاع الفرعي لمشاريع الري الكبرى، المسجلة سنة 2019 والذي تم توجيه غالبيته لإنجاز محطتين للتطهير بحاسي بحبح، وعين وسارة بمبلغ 7.5 مليار دج، وكذا إنجاز وتجهيز محطة الإستئناف والربط بالمياه الصالحة للشرب بمبلغ قدره 0.5 مليار دج لولاية الجلفة.

ـ المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية: بمبلغ 2.18 مليار دج، أي (6.09٪) مقارنة بالمبلغ الإجمالي لرخص البرامج الممنوحة على مدار الفترة 2017 ـ 2020 والتي تخص أساسا «المشاريع القاعدية للطرق».

ـ التربية والتكوين: بمبلغ 4.55 مليار دج، أي (10.52٪) مقارنة بالمبلغ الإجمالي برخص البرامج الممنوحة خلال الفترة 2017 ـ 2020، منها 3،82 مليار دج موجهة للقطاع الفرعي «التربية».

ـ المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية: بمبلغ 6.09 مليار دج، أي (17.76٪) مقارنة بالمبلغ الإجمالي لرخص البرامج الممنوحة خلال الفترة 2017 ـ 2020، والتي تخص أساسا المنشآت القاعدية للصحة (إنجاز مركز لمكافحة السرطان بسعة 120 سرير، إنجاز وحدة للأشعة لمستشفى بسعة 240 سريرا، اقتناء مسرعين خطيين...).

ـ المخططات البلدية للتنمية: بمبلغ 7.77 مليار دج، أي (20.90٪) مقارنة بالمبلغ الإجمالي لرخص البرامج الممنوحة خلال الفترة 2017 ـ 2020.

أخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع المسجلة لسنة 2021 هي مفصلة في الملحقين رقم 01 و02.

3 ـ العمليات التي كانت محل رفع التجميد 2015 ـ 2020:

إستفادت ولاية الجلفة من رفع التجميد عن 50 مشروع استثمار، ما يعادل رخصة برنامج تقدر بـ:

4.625،161 مليون دج، موزعة حسب القطاعات كالتالي:

ـ الموارد المائية: 06 مشاريع بمبلغ 575 مليون دج،

ـ الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: 01 مشروع بمبلغ 186 مليون دج،

ـ التربية الوطنية: 32 مشروعا بمبلغ 2.857،884 مليون دج،

ـ التعليم العالي والبحث العلمي: 02 مشروعين بمبلغ 296.277 مليون دج،

ـ التكوين والتعليم المهنيين: 03 مشاريع بمبلغ 492 مليون دج،

ـ المالية: 01 مشروع بمبلغ 04 مليون دج،

ـ الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم: 03 مشاريع بمبلغ 170 مليون دج،

ـ التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: 02 مشروعين بمبلغ 44 مليون دج.

بعنوان العمليات بالرأسمال، يقدر المبلغ الإجمالي للاعتمادات التي كانت موضوع «رفع التجميد» بـ 4.487،989 مليون دج (12 مشروعا) منها:

ـ 4.340 مليون دج بعنوان الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا (08 مشاريع)،

ـ 147.989 مليون دج بعنوان الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (04 مشاريع).

أخيرا، فإن التجميد خص برنامجا إجماليا قدر بـ 9.113 مليار دج، ومس بذلك 62 مشروعا (أنظر الملحق رقم 03).

تفضلوا، سيدي عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 فيفري 2021

أيمن بن عبد الرحمن
وزير المالية

Annexe 01

DGB/DSB/DMPSB

Liste des opérations notifiées au profit de la wilaya de Djelfa au titre de la LF 2021

Opération	AP
1 – Programme neuf	3 946 400
3 : Agriculture et Hydraulique	90 000
32 : Grande Hydraulique	90 000
Étude des schémas directeurs d'assainissement à travers la wilaya	90 000
5 : Infrastructures économiques et administratives	1 383 500
52 : infrastructures routières	1 383 500
Entretien des chemins communaux (tranche 2021)	700 000
Entretien des chemins de wilaya (tranche 2021)	300 000
Renforcement de la RN89 du PK40 au PK55 sur 15 Km	383 500
6 : Éducation – Formation	870 500
62 : Éducation	870 500
Étude et suivi pour la réalisation d'un (01) Lycée (1000/300) à Djelfa (Pole Urbain Houari Boumediene)	30 000
Étude et suivi pour la réalisation d'un Collège B6/200R en remplacement du collège El Sabkhaoui commune de Ain El Ibel	17 500
Étude et suivi pour la réalisation d'un Collège B7/300R à Djelfa (Ben Said)	19 500
Étude et suivi pour la réalisation d'un Collège B7/300R à Djelfa (Bent Belakehel)	19 500
Étude, suivi et aménagement des établissements scolaires du cycle Moyen	56 000
Étude, suivi et aménagement des établissements scolaires du cycle Primaire	61 000
Étude, suivi et aménagement des établissements scolaires du cycle Secondaire	50 000
Étude, suivi, réalisation et équipement 03 salles de classe en extension au profit du cycle primaire à travers la wilaya	12 000
Étude, suivi, réalisation et équipement 06 salles de classe en extension au profit du cycle secondaire à travers la wilaya	24 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une cantine scolaire à l'école Bouchnafa Mer – em	20 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une cantine scolaire à l'école Bouzidi Tahar	20 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une cantine scolaire à l'école Harfouche A – delkader	20 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une cantine scolaire à l'école Jackoub Ben H – ouach	20 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une cantine scolaire à l'école Naoui Mostefa	20 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une demi pension au collège Bekai à Djelfa	30 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une demi pension au collège Ben Souleilane à Djelfa	30 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une demi pension au collège Rais Mohamed à Djelfa	30 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une demi pension au collège Toaba Kheira à Djelfa	30 000
Étude, suivi, réalisation et équipement d'une école primaire type D à cité Berbih Cne de Djelfa	120 000

Étude، suivi، réalisation et équipement d'une école primaire type D à route Bousa – da Cne de Djelfa	120 000
Renouvellement des équipements scolaires au profit du cycle Moyen	33 000
Renouvellement des équipements scolaires au profit du cycle Primaire	49 000
Renouvellement des équipements scolaires au profit du cycle Secondaire	39 000
7 : infrastructures socio culturelles	2 400
75 : culture	2 400
Réaménagement d'un cimetière de chouhada à la commune d'El Birine – wil – ya d'El Djelfa	2 400
9 : P. CD	1 600 000
Total programme neuf	3 946 400
2 – Réévaluation	272 919
3 : Ariculture et hydraulique	190 000
33 : Petite et Moyenne Hydraulique	190 000
Réalisation، électrification et aménagement de 5000 ml de forage à : Djelfa (5X300 Ml)، Had Sahary (4X300 Ml)، Sidi Baizid (1X280 Ml، 3X300 Ml)، Messaad (1X300 Ml، 1X220 Ml)، H-Bahbah (300 Ml) et El Idrissia (300 Ml)	20 000
Réalisation، électrification et équipement de 19 forages à travers la wilaya	40 000
Réalisation، électrification et équipement de 5000 ml de forage d'AEP à : Djelfa، Daouis، H-Bahbah، El Birine، Ced Rahal، Ain Maabed، Hassi El Ech، Mililiha، Ain Elbel، Faidh El Botma، El Gueddid، Ben yaagoub، Bouiret Lahdeb، Salmana et Me – saad	70 000
Réalisation، électrification et équipement de 6000 ml de forage d'AEP à travers la wilaya	60 000
5 : Infrastructures économiques et administratives	60 419
52 : infrastructures routières	15 000
Achèvement de construction de la route reliant : Zaccar-Aïn Nagua et Moudj – bara sur 17 Kms	15 000
57 : infrastructures administratives	45 419
Étude et suivi pour la réalisation d'un siège de direction de la culture avec log – ment de fonction à Djelfa	419
Réalisation d'un siège de trésorerie de wilaya avec 03 logements d'astreinte à Djelfa	45 000
6 : Éducation - Formation	17 000
63 : Formation et Main d'œuvre	17 000
Réalisation et équipement d'un internat pour les deux annexes de l'institut r – gional de formation musicale (IRFM) et de l'école régionale des beaux arts (ERBA) à Djelfa	17 000
7 : Infrastructures Socio culturelles	5 500
74 : Jeunesse	5 500
Étude et suivi pour la réalisation d'un complexe sportif de proximité à Zaccar	800
Étude et suivi pour la réalisation d'une auberge de jeunes de 50 lits à Hassi Bahbah	800
Étude et suivi pour la réalisation d'une maison de jeunes type 3 à Birine	500
Étude et suivi pour la réalisation d'une maison de jeunes type 3 à Djelfa (Ba – (rara	500

Étude et suivi pour la réalisation d'une maison de jeunes type 3 à Djelfa (Benrebih POS 27)	500
Étude et suivi pour la réalisation d'une salle spécialisée à Bouigla (commune (de Guettara	800
Étude et suivi pour la réalisation d'une salle spécialisée à Dar Chioukh	800
Étude et suivi pour la réalisation d'une salle spécialisée à Deldoul	800
Total réévaluation	272 919
Total général	4 219 319

Annexe 01

DGB/DSB/DMPSB
Notification des crédits de paiement de la wilaya de Djelfa de l'année 2021

(En Milliers de DA)

Secteurs et sous secteurs	Total
Agriculture et hydraulique	435 200
Forêts	10 200
Environnement	10 000
Grande hydraulique	315 000
Petite et moyenne hydraulique	100 000
Services productifs	45 000
Tourisme	45 000
Infrast. Economiques et administratives	1 350 419
Routes	620 000
Infrastructures administratives	730 419
Éducation – formation	2 047 802
Enseignement Supérieur	179 395
Formation	58 000
Éducation	1 810 407
Infrast. socio-culturelles	737 900
Santé	700 000
Jeunesse et Sports	5 500
Culture	2 400
Culte	30 000
Soutien à l'accès a l'habitat	72 114
Urbanisme et aménagement	43 000
Logements	29 114
PCD	1 600 000
Total	6 288 435

Annexe 03
Liste des opérations ayant fait l'objet d'une levée de gel wilaya de Djelfa
1 – Investissement

En Milliards DA

Intitulé des opérations	AP objet de levée de Gel	Références de l'autorisation de levée de gel (PM)
Ministère des Ressources en Eau	575 000	
Programme déconcentré		
Sous secteur : hydraulique	575 000	
Réfection de collecteur d'évacuation des eaux pluviales en dalots et aménagement en maçonnerie et en béton armé des cours d'eau de la zone de Bernada de Djelfa	120 000	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017 et N° 330/PM du 30/10/2017
Réalisation des collecteurs principaux d'assainissement à El Idrissia et Ain Chouhada sur 10 Kms	150 000	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017 et N° 330/PM du 30/10/2017
Réalisation des collecteurs principaux d'assainissement à Messaad sur 08 Kms	75 00	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017 et N° 330/PM du 30/10/2017
Réalisation des collecteurs principaux d'assainissement à Hassi Bahbah sur 08 Kms	150 000	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017 et N° 330/PM du 30/10/2017
Étude et actualisation des études de protection contre les inondations pour huit (08) agglomération	40 000	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017 et N° 330/PM du 30/10/2017
Étude des schémas directeurs d'assinissement pour dix (10) agglomération (commune : Djelfa, Ain Ouessara, Messad ? Hassi Bahbah, Dar Chioukh, Birine, Had Sahary, Sidi Ladjel, El Idrissia, Ain El Ibel)	40 000	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017 et N° 330/PM du 30/10/2017
Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière	186 000	
Programme déconcentré		
Sous secteur : Infrastructures de Santé	186 000	
Réalisation et équipement d'une polyclinique à Hassi Bahbah	186 000	Instruction de Monsieur le PM n° 424/PM du 22/11/2017
Ministère de l'Éducation Nationale	2 857 884	
Programme déconcentré		
Sous – secteur : Éducation	2 857 884	
Suivi, construction et équipement de 04 cantines scolaires type 200 R (03 à Djelfa et à Ain Maabed) cantine scolaire type 200 R à Ain Maabed	14 700	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2017

Réalisation de 110 salles de classes d'extension : 1 classe d'extension à l'école Cheikh bouamama 1 classe d'extension à l'école Charfaoui Abdalleh 1 classe d'extension à l'école Charfaoui Abderrahman 3 classes d'extension au groupe scolaire (A1) 1 classe d'extension à l'école Ouad Bouaicha 1 classe d'extension à l'école Dayet Aouled Lakhdar	21 600	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2017
Étude, réalisation et équipement de 06 groupes Scolaires (3/6) : 01 groupe scolaire C1 01 groupe scolaire D1 01 groupe scolaire B1	 50 000 50 000 50 000	
Étude, réalisation et équipement de 30 cantines scolaire (2/30) : 01 cantine scolaire à l'école Jadida nord 01 cantine scolaire	33 334	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2016
Étude et suivi pour la réalisation d'un G. S type D Cité Abbane Ramdane	3 000	
Étude, suivi, réalisation et équipement en remplacement d'un collège type B6/200 R Ain Oussera, (collège Ben Aicha)	181 800	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2016
Réalisation et équipement d'un collège type B7/300 R Pos 27	170 000	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2016
Étude, réalisation et équipement de 20 demi pensions (7/20) : Demi pension au CEM Belhouadjeb Demi pension au CEM Ben ayad Demi pension au CEM Aissa Belgassem Demi pension au CEM Amoura Demi pension au CEM Dafaoui Messalem Demi pension au CEM Amara Demi pension au CEM kouadri Boubaker	150 000	
Étude, suivi, réalisation et équipement de 10 terrains de sports à travers la wilaya - 01 terrain de sport au CEM Ben Bouzi Amar	2 000	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2016
Étude, suivi, réalisation et équipement d'un collège type B7/300 R à (POS 27)	190 000	
Étude, suivi, réalisation et équipement de 04 EF 2 base 04 à Oum Chegag et Sed Oum Droua, 1 Base 07 Hassi Bahbah : Base 05 Base 04 Oum Chegag Base 04 Sed Oum Droua Base 07	 147 000 156 500 156 000 190 000	
Réalisation et équipement d'un collège type B5/200 R à Hassi Fedoul	147 000	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2016
Réalisation et équipement de 10 demi pensions pour l'enseignement secondaire – demi pension type 300 R au lycée Ait massaoudane	22 000	

Réalisation et équipement de 1 demi – pension type 200 R au lycée Bahrara	19 000	
Étude, suivi, réalisation et équipement d'un lycée type 1000/300 R cité (Barbih) à Djelfa	310 000	
Réalisation et équipement d'un lycée type 800/200 R à Djelfa cité 5 juillet à Djelfa	231 250	
Étude, suivi, réalisation et équipement d'un lycée type 800/200 R cité (Barbih) à Sidi Laajel	280 000	Instruction n° 2642/MDC/PM du 28/12/2016
Étude et suivi d'un groupe scolaire B1 à Charef	1 600	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017
Étude et suivi d'un lycée 800/200 (cité 05 juillet) à Djelfa	15 000	Instruction de Monsieur le Premier Ministre N° 135/PM du 26/09/2017
Renouvellement des équipements des établissements scolaires du cycle primaire, y compris chauffage et climatisation	20 000	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Renouvellement des équipements et mobiliers du cycle primaire	88 000	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Renouvellement des équipements des établissements scolaires du cycle moyen, y compris chauffage et climatisation	15 000	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Renouvellement des équipements et mobiliers scolaire des établissements du cycle moyen	77 000	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Renouvellement des équipements des établissements scolaires du cycle secondaire, y compris chauffage et climatisation	15 000	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Renouvellement des équipements des établissements de cycle secondaire	30 000	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Étude et suivi d'un groupe scolaire B1 à Charef	1 600	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Étude et suivi d'un lycée 800/200 (cité 5 juillet) à Djelfa	15 000	Instruction PM n° 456/PM du 02/06/2018 et N° 653/PM du 25/07/2018
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique	296 277	
1 – programme Centralisé	286 277	
Sous-secteur : Recherche scientifique	286 277	
Centre de recherche en Agro-pastoral (université de Djelfa)	286 277	Instruction n° 2131/MDC/PM du 18/11/2015
2 – programme Déconcentré	10 000	
Sous-secteur : Enseignement supérieur	10 000	
Étude et suivi pour la réalisation d'un hall de technologie à Djelfa	10 000	Instruction PM n°87/PM du 18/09/2017
Ministère de la Formation et de l'Enseignement professionnels	492 000	

Programme Déconcentré		
Sous-secteur : Formation	492 000	
Étude, réalisation et équipement mobilier scolaire, services communs et parc auto d'un Institut National Spécialisé de Formation Professionnelle (INSFP) 300 PF/120 Lits à Ain Ouessara	237 000	Instruction de Monsieur le PM n° 88/ PM du 19/09/2017
Étude, aménagement et réhabilitation CFPA 1 Djelfa Hai 100 maisons	40 000	
Suivi, démolition, réalisation et équipement mobilier scolaire services communs en remplacement du Centre de Formation Professionnelle et d'Apprentissage (CFPA) féminin 300 PF/60 lits de Djelfa en préfabriqué	215 000	Instruction PM n° 758/DC/PM du 17/10/2017
Ministère des Finances	4 000	
Programme déconcentré		
Sous-secteur : infrastructures administratives	4 000	
Étude et suivi pour la réalisation d'un centre foncier intercommunal avec 02 logements d'astreinte à Ain Oussara (DG. Domaine national)	4 000	Instruction N° 1093/PM du 25/11/2018
Ministère de l'Intérieur, des collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire	170 000	
1 – programme centralisé	95 000	
Sous-secteur : infrastructures administratives	95 000	
Étude et réalisation d'un celibatorium à Messaad (wilaya de Djelfa)	95 000	Instruction de Monsieur le PM nP 2272/DMC/PM du 12/12/2016
2 - Programme déconcentré	75 000	
Sous-secteur : infrastructures administratives	59 000	
Étude et réalisation d'un celibatorium au profit de la (SD) Hassi Bahbah	59 000	Instruction de Monsieur le PM nP 2272/DMC/PM du 12/12/2016
Sous-secteur : logements	16 000	
Étude et réalisation de (04) logements d'astreinte au profit de la sûreté de Daïra à Ain El Ibil (DGSN)	16 000	Instruction PM N°676/PM du 01/08/2018
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille et la Condition de la Femme	44 000	
Programme déconcentré		
Sous-secteur : Éducation	30 000	
Étude, suivi, réhabilitation et équipement de l'école pour enfants handicapés visuels (EEHV) de Djelfa	30 000	Instruction N° 415/DC/PM du 23/05/2019
Sous-secteur ; Protection Sociale	14 000	
Etude, suivi, réhabilitation et équipement des établissements spécialisés centre psychopédagogique pour enfants handicapés mentaux (CPPHME) Djelfa et Ain Oussera	14 000	Instruction N° 415/DC/PM du 20/05/2019
Total	4 625 161	

7 ـ السيد مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يؤسفني، سيدي الوزير أن أرفع إليكم انشغالنا المتعلق بما يعانيه المستفيدون من 200 مسكن ترقوي مدعم (LPA) بمنطقة مسيون ببلدية سكيكدة، من ويلات انتظار استلام سكناتهم منذ أزيد من سبع (07) سنوات نتيجة تماطل مؤسسة الترقية العقارية «SPA–SPIR» لصاحبها «صبيحي ناصر» المسند لها المشروع وعدم وفائها بالتزاماتها التعاقدية بتسليم السكنات في الآجال المتفق عليها.

حيث تحصلت المؤسسة على رخصة البناء بتاريخ 2013/11/25 وإلى غاية اليوم فإن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 20٪ على مستوى 200/140 مسكن، وتحججت في بداية الأمر بتواجد المشروع وسط حي قصديري «بحيرة الطيور» الذي أزيل نهائيا لاحقا، لكن بقيت وتيرة الأشغال جد ضعيفة رغم الإعذارات المتكررة وإلتزام المؤسسة أمام السلطات المحلية وممثلي المستفيدين بتدعيم الورشة والتحلي بالجدية أكثر في تسيير المشروع.

وأمام هذا الوضع أحيل ملف المؤسسة على اللجنة التقنية الولائية للفصل فيه، بتاريخ 2019/07/31 والتي اتخذت قرارا بمباشرة إجراءات إسقاط الحقوق العينية العقارية عنها عن طريق رفع دعوى قضائية وتعويضها بمؤسسة عقارية أخرى لإتمام الأشغال.

لكن وفاة مسير المؤسسة حال دون الاستمرار في الإجراءات وتكفل الإبن بتعويض والده المتوفى والتزم بتسليم حصة 200/140 مسكن في أجل لا يتجاوز 2021/12/31، وتحرير عقود البيع على التصاميم المتأخرة والمقدرة بـ : 30 عقدا في أقرب وقت؛ غير أنه ولغاية اليوم ما زالت الوضعية على حالها ولا شيء تغير على مستوى الورشة، وليس هناك أي مؤشر يوحي بحدوث ذلك مستقبلا.

سيدي الوزير،

إن وضعية المستفيدين من هذا المشروع لا يمكن وصفها إلا بالصعبة والمزرية، حيث إن أغلبهم إما قاطنون مجبرون لدى الأهل والأقارب أو مؤجرون لدى الخواص لسكنات أتعبهم عبء كرائها، ومنهم من قرب موعد دفع أقساط القروض التي استلفوها من البنوك، ناهيك عن الأضرار الصحية والإجتماعية التي لحقت بهم وبعائلاتهم.

وعليه، فالسؤال المطروح هو:

ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها دائرتكم الوزارية لمعالجة هذا الملف بغرض استئناف الأشغال بهذا المشروع وتمكين المستفيدين من سكناتهم في الآجال المعقولة وضمان حقوقهم التي يكفلها القانون؟

في انتظار تدخلكم تفضلوا ـ سيدي الوزير ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 جانفي 2021

مولود مبارك فلوتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال الإرسال المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، برفع انشغالكم المتعلق بتأخر إنجاز وتسليم مشروع 200 مسكن ترقوي مدعم بمنطقة مسيون بولاية سكيكدة.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن المشروع المعني قد عرف فعلا عدة مشاكل أثرت سلبا على سيره أبرزها وجود بيوت قصديرية بالأرضية التي تحتضنه إضافة إلى صعوبة الوصول للموقع.

وبعد القيام بترحيل أصحاب هذه البيوت الفوضوية وتهديمها، بقيت وتيرة الأشغال ضعيفة مما أدى إلى إعذار المرقي العقاري من طرف مديرية السكن، عديد المرات للرفع من وتيرة الإنجاز، وقد تعهد المعني، وفي أكثر من مناسبة بتدعيم الورشة بالقدرات البشرية والمادية اللازمة والرفع من وتيرة الإنجاز، لكن في الواقع لم تسجل أي استجابة جدية من طرفه.

وعلى إثر ذلك وبالتنسيق بين السلطات المحلية وجمعية المستفيدين، تم الاتفاق على عرض ملف المرقي

العقاري على اللجنة التقنية للفصل فيه، حيث صدر في جويلية 2019 قرار يقضي بمباشرة إجراءات إسقاط الحقوق العينية العقارية عن طريق رفع دعوى قضائية ضده من طرف مديرية أملاك الدولة وتعويضه بمرقي آخر.

عقب ذلك وبعد وفاة المرقي، أصبح الإبن هو المسير الرئيسي للمؤسسة وقد تعهد باستئناف الأشغال في أقرب الآجال.

وعليه، وبتوجيه من طرف السلطات الولائية قامت مديرية السكن باستقبال المرقي العقاري وممثلي جمعية المستفيدين بتاريخ 10 فيفري 2021 وقد خلص الاجتماع إلى ما يلي:

ـ موافقة أعضاء جمعية المستفيدين على مواصلة ذات المرقي لعملية الإنجاز مع تعليق الإجراءات المتخذة ضده شريطة تعجيل دعم الورشة باليد العاملة والمواد والعتاد بما يتناسب وحجم المشروع قصد الانتهاء من إنجاز الحصة المنطلقة (110 سكن) نهاية السنة الجارية، وتقديريا شهر ماي 2022 بالنسبة للحصة السكنية غير المنطلقة.

ـ تعهد المرقي العقاري بمواصلة الأشغال وإتمامها في ذات التاريخ شريطة وقف الإجراءات المتخذة ضده إضافة إلى تسوية الوضعية المالية والإدارية للمشروع من خلال:

تحرير الأشطر المالية الخاصة بالصندوق الوطني للسكن، بالنسبة للعمارات التي بلغت نسبة الأشغال بها الحد المطلوب، وكذا مراسلة مصالح الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية من أجل صب الإعانات المالية المخصصة للمستفيدين والتي قامت مصالح مديرية السكن فيما سبق بتعليقها بناء على قرار اللجنة التقنية الولائية، إضافة لتسديد المستفيدين للأشطر المالية التي على عاتقهم.

التعجيل في تعديل رخصة البناء قصد تحويل أرضية ثلاث عمارات غير المنطلقة للأرضية المتواجدة بين العمارة 3 و5 تفاديا للبيوت القصديرية التي لا يزال البعض منها بالموقع.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 فيفري 2021

كمال ناصري
وزير السكن والعمران والمدينة

IóMGƒdG áî°ùædG øªK êO12	ôjôëàdGh IQGOE'G °Sƒj Oƒ¨jR ´ QÉ°TC'G ¢ù › 1600 FGõ÷G (02)17 59 00 JÉ¡dG (02)17 60 34 ¢ùcÉØdG 3220 …QÉ÷G …ójÈdG ÜÉ°ù G ºb

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 5 شعبان 1442
الموافق 18 مارس 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587